ألحان وليد فرحات

الفدراليّة شكلٌ للدولة أم نظام؟!
بين التاريخ والجغرافيا

alhan farhat.indd 3 3/17/2021 11:55:18 AM

الطبعة الأولى
٢٠٢١

©دار سائر المشرق

جديدة المتن-نهر الموت
سنتر بايلايان-الطابق السابع
رقم الهاتف والفاكس ٠١/٩٠٠٦٢٤

info@entire-east.com
www. entire-east.com

ISBN: 978-614-451-221-0

تدقيق: روبير نسطه
تصميم الغلاف: ليال بو هدير

alhan farhat.indd 4 3/17/2021 11:55:18 AM

بمثابة مقدّمة

يعاني الطرح الفدرالي في لبنان عقبة أساسيّة تحول دون انتشار حقيقة فكرته الاتّحادية على مساحة الوطن أجمع، وهذه العقبة تتمثل في «مَسحَنة»[1] الطرح.

إنّ الطرح الفدرالي أكبر من حجم أيّ جماعة، وأبعد من أيّ بُعد ديني، وأوسع من أيّ بقعة جغرافية مأهولة. هو فكرة؛ والفكرة لا حدود لها، ومن واجب المجتمعات البشرية التي تقتنع بها أو ترتاح لها، أن تتبنّاها «بحرّية» خدمةً للسلام والاستقرار والخير العام.

وعليه، أتوجّه بالشكر للدكاترة الثلاثة الأفاضل فقد شرّفوني بخطّهم مقدّماتهم لهذا الكتاب المتواضع، وهم من طوائف إسلاميّة مختلفة. وإنّ ذلك لمقصودٌ لعلّنا نوفّق في كسرِ «الفدرالوفوبيا» الإسلاميّة.

فشكرًا لنائب رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان الدكتور بسّام حمّود (مسلم سنّي)، شكرًا لرئيس قسم الفلسفة في الجامعة اللّبنانيّة الدكتور أسعد البتدّيني (مسلم موحّد)، وشكرًا لمنسّق كليّة العلوم السياسيّة في جامعة الجنان الدكتور وسام اسماعيل (مسلم شيعي)، وذلك لما قدّمه كلٌّ منهم من قراءةٍ نقدية في كتاب: الفدرالية شكلٌ للدولة أم نظام!؟ بين التاريخ والجغرافيا.

ألحان فرحات

١- إعطاء الطرح الفدرالي صبغةً مسيحية.

alhan farhat.indd 5 3/17/2021 11:55:18 AM

عرفته تلميذًا برتبة أستاذ، قوي الحُجّة، غزير المعرفة، لبقًا في الكلام وسياسيًّا بالفطرة... يحملُ أفكارًا سياسيّة وجدانيّة، استطاع بمهارة أن يصهرها في قالبٍ واحد حتى باتت مشروعًا سياسيًا متكاملًا، يدافع عنه بشراسة المؤمن في قضيته، والساعي إلى اجتراح الحلول في زمن اللامعقول.

لفتني تعريفه المتقدّم لعلم السياسة! وعلى الرغم من أنّي لا أوافقه على نفي التعريف الأول (فنّ الممكن)! غير أنّي أسجّلُ له إبداعه في تخريج التعريف الواجب أن يتّبعه كلّ سياسي ناجح، لأن السياسة هي "فنُّ إيجادِ حلٍّ لقضيّةٍ ليس لها حلٌ".

أما الفدرالية؛ فهي شكلٌ من أشكال النظم السياسية المتعارف عليها، والتي قد تكون الحلَّ الأنسبَ لبعضِ الدول التي تتكوّن من ثقافات وديانات وإثنيات مختلفة.

قد توافقه الرأي أو تخالفه، ولكن لا تستطيع إلّا تسجيل تقديرك لجهده الأكاديمي المميّز، واحترام دفاعه المتجذّر في قلبه وعقله عن قناعاته وأفكاره التي يُؤْمِن بأنها خشبة الخلاص لبلد انكوى بجشع أحزاب تستغل الطائفية والمذهبية لتحقيق مكتسبات حزبية وشخصية على حساب بقاء الدولة ورفاهيّة الشعب.

الدكتور بسّام حمّود
أستاذٌ محاضر في جامعة الجنان
نائب رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان

alhan farhat.indd 6 3/17/2021 11:55:18 AM

الفدراليّة شكلٌ للدولةِ أم نظامٌ؟!
بين التاريخِ والجغرافيا...

عنوانُ كتابٍ للأستاذ ألحان فرحات حاولَ تقديمَهُ للقارئ العربيّ، بروحٍ نقديّةٍ وأسلوبٍ راقٍ، مع حيازةِ العُمقِ والدقّةِ اللّازمتين، والغوصِ عميقًا داخل الفلسفة السياسيّة، كاشفًا لا عن بَداهَتِه فحسب، بل عن قوّة البحثِ التي حَفَّزت العقلَ لخوضِ مغامرةِ بناء مجتمع العدالة والمساواة بين الناس بغضِّ النظر عمّا يحملون من متغيّرات وثوابت عَقديّة أو إيديولوجيّة.

يُخبرنا الأستاذ فرحات، أنّ المجتمعات البشرية عرفت أشكالًا مُختلفة، وأنظمة مُتباينة، وكانت كلّها تهدف إلى حلّ المشاكل والأزمات التي يُعانيها كلّ مجتمعٍ في ظلّ القوانين السائدة، والشرعيّة التي يجب احترامُها وعدم مخالفتها للحفاظ على الأمن.

وللدخولِ سريعًا في كتاب الأستاذ فرحات «الفدراليّة» وما رافقها في لبنان من قبولٍ ورفضٍ واتّهام، يُفصِحُ صاحبُ الكتابِ عَن همِّه، وعن مدى قابليّة بحثه للنقاش، مُتسائلًا إذا ما كانت الفدراليّة تستطيع أن تكونَ حلًّا للخروجِ من المأزقِ المأزوم السياسيّ والدستوريّ والثقافيّ الّذي نعيشُه في لبنان.

alhan farhat.indd 7 3/17/2021 11:55:18 AM

وثمّة مسألة مركزيّة لطالما أقلقت الأستاذ فرحات وهي: هل ثمّة إمكانية عُليا في أن يكون للفدرالية دورٌ كبير في تطبيق الديمقراطيّة الحقيقيّة داخل المجتمعات البشرية، وكيف لها أن تؤثّر إيجابًا أم سلبًا في ديمقراطيّة الدول التي اعتمدتها؟

نعم، لقد سَبَرَ ألحان فرحات في كتابِه هذا عالمَ الفدراليّة، مُشرِّحًا هُويّتها، منتقِلًا إلى تاريخها، متحدّثًا عن ظهورها وظروف نشأتها، وعن العوامل التي ساهمت في انتشارها عالميًا، ثمّ انتقلَ الى دستوريّتها بين الغرب والشرق، متّخذًا في الغربِ سويسرا أنموذجًا، والعراق أنموذجًا آخر عند العرب.

ولا يلبَثُ الأستاذ فرحات أن يُدخلنا في الاتّجاهات السياسية المساعدة في قيام الفدراليّة، ثمّ يشرح لنا واقِعَ الفدراليّة العالميّ، الإداري والمؤسّساتي، وعلاقة الفدرالية بالمركزيّة واللا مركزيّة، وتأثيرها في الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

وفي النهاية، يُطلُّ على الفدراليّة مع تعدّد الهُويّات المجتمعية.

كتابُ الأستاذ ألحان فرحات، لا يحتاجُ إلى كبيرِ شهادةٍ، فهو يتكلّمُ عن نفسه، ويحملُ جِدَّته المنهجيَّة وجاذبيّته الفكريّة في داخله، ويحملُ بطاقة تواصل وإيصال، مريحة وصادِمة في آن، تُشعِرُ القارئ بحصوله على إضافة جديدة في داخله.

د. أسعد البتدّيني
رئيس قسم الفلسفة
في كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة في الجامعة اللُبنانية

alhan farhat.indd 8 3/17/2021 11:55:18 AM

الفدرالية... لطالما كان المصطلح مادّة نقاشٍ بيني وبين الكاتب لجهة إمكانية تطبيق هذا الشكل من الأنظمة السياسية في لبنان. وكان المؤكّد بيننا الحرص على كيفية الخروج من الشلل الذي يعتري مؤسّساتنا والإيمان المشترك بضرورة المبادرة إلى رسم نظام سياسي جديد يضمن عدالة اجتماعية وسياسية ويرتقي بوطننا إلى مصافي الدول الحديثة.

فبين رأي الكاتب الأستاذ ألحان، المؤمن بفكرة الفدرالية كسبيلٍ للنهوض بالوطن، وبين رأيي المتردّد من باب الحيطة والحذر من مغبّة الجنوح نحو التقسيم، كانت ولادة فكرة أن يعالج الكاتب موضوع الفدرالية في بحث تخرّجه، لعلّه يقدّم لنا حلًّا واقعيًّا يحفظ الكيان ويحافظ على التنوّع.

وقد استطاع الكاتب أن يقدّم لنا بحثًا شاملًا حول فكرة الفدرالية فأظهرها حقيقة تخدم الفكر البشري الساعي إلى الاستقرار والازدهار بعيدًا عن الأوهام التي يطلقها معارضون غاب عنهم الكثير من فهم مضمون هذا النظام. فمحتوى الدراسة غني بالمواضيع التي تقدّم شرحًا كاملًا ومفصّلًا عن تاريخ الفدراليّة وظروفها وأشكالها. وقد استطاع الكاتب أن يبيّن لنا أنّ لهذا الشكل من النظام السياسي القدرة على معالجة ما يعتري المجتمعات البشرية من عوامل تفرقة وانقسام وأن يبيّن لنا أنّ المزايا التي يقدّمها هذا النظام تجعلنا، من الجيد في مكانٍ ما، نسعى إلى تطبيقه.

alhan farhat.indd 9 3/17/2021 11:55:18 AM

فمن خلال دراسة النموذجَين السويسري والعراقي تمكّن الكاتب من أن يقدّم لنا دراسةَ مقارنة يمكن من خلالها تأكيد أنّ الغاية الكامنة في نفوس مريدي هذا الشكل من الأنظمة السياسية قد تكون البوصلة الممكن أن نحكم من خلالها على فعالية هذا النظام أو فشله. ففي سويسرا مثلًا، كان التضامن المجتمعي والرغبة في الاتّحاد الغايتَين الدافعتَين إلى تبنّي الفدرالية وتطوير مضمونها. في حين أن بعض الدول تبنّى النظام الفدرالي كحلٍّ يؤخّر التفكّك والانقسام لعلّه يستطيع، في مرحلةٍ ما، بناء نوع من البوتقة الوطنية القادرة على تخطّي انقساماته المجتمعية، العرقية والدينية.

طبعًا، تبقى شهادتي في الأستاذ ألحان وجهده مجروحة. فهو المميّز والمبدع الذي استطاع أن يترك في رفاقه وأساتذة الجامعة أثرًا بالغًا، لأنّه المثال الدائم الذي يذكر عن مجتهدٍ مجدٍّ قادر على العطاء. وختامًا أشير إلى أن أجمل ما لدى ألحان هو ذلك الإيمان القوي بأفكاره وتلك القدرة المميّزة على التواصل مع الآخر المختلف دونما جهد وبطريقة تترك أثرًا "طيّبًا" رغم عمق الاختلاف. ألحان فرحات... المحبّ لوطنه على طريقته.

د. وسام إسماعيل
أستاذٌ محاضر في جامعة الجنان والجامعة اللبنانيّة

alhan farhat.indd 10 3/17/2021 11:55:19 AM

التوطئة

منذ نشأة الدولة دأب المفكّرون والمنظّرون في الفلسفة السياسيّة على طرح أفكارٍ تؤسّس لنشأة الدول والأنظمة السياسيّة التي تدير شؤونها على قاعدة ضمان العدالة والمساواة بين الناس بغضّ النظر عمّا يحملون من ثوابت وعقائد أو إيديولوجيات إثنية عرقية أو دينية.

لقد عرفت المجتمعات البشرية أشكالًا عدّة وأنظمةً سياسيّة متباينة منذ آلاف السنين قبل الميلاد حتى يومنا هذا، ونأخذ على سبيل المثال حكم «طبقة البراهما» (وهي طبقة دينيّة حاكمة في الهند القديمة)، كذلك حكم «الفرعون الإله» في بلاد مصر القديمة، وصولًا إلى الفكر السياسي اليوناني الذي بدأ يؤسّس لفكرة الديمقراطية مع تحديد أشكال الدول. فنأخذ، على سبيل المثال لا الحصر، طرح الدولة الفاضلة لأفلاطون الحكيم.

ومع توالي أشكال الدول وتعدّدها وظهور ديانات مختلفة وتعدّد المذاهب الدينية وتباين الاتّجاهات السياسية، توالت وتعدّدت الطروحات السياسيّة على قاعدة البحث عن النظام الأمثل للمجتمعات البشريّة. ومن هذه الطروحات كان الطرح الذي عالجه كثيرٌ من المفكّرين وخاض غماره العديد من الباحثين ألا وهو طرح الفدراليّة. فموضوع هذا البحث عنوانه «الفدراليّة شكلٌ للدولة أم نظام؟! بين التاريخ والجغرافيا».

alhan farhat.indd 11 3/17/2021 11:55:19 AM

وعليه، ننشر هذا الكتاب، وهو أساسًا بحثٌ جامعي أكاديمي قدّمناه لجامعة الجنان في كلّية العلوم السياسية-فرع صيدا لنيل إجازة البكالوريوس في العلوم السياسة، (تخرّجنا فيها ولله الحمد بدرجة جيّد جدًا وقد نلنا المرتبة الأولى من بين الطلبة لدفعة العام ٢٠١٨/٢٠١٩)، وفيه نوضح، بين أقنومَي التاريخ والجغرافيا، أنّ الفدرالية شكلٌ للدولة قبل أن تكون نظامًا قانونيًّا؛ لعلّنا نوفّق في توضيح الفكرة ورفع الغبن عن هذا الطرح السياسي الراقي.

مدى قابليّة الموضوع للبحث

إن تناول الفدراليّة، موضوع بحث، حسّاس بعض الشيء للقرّاء والباحثين في أمّتنا العربية عمومًا ولبنان خصوصًا... ذلك لأنّ طرح الفدراليّة ورث ثوب التقسيم في أغلب الظنّ، ويعود ذلك إلى أسبابٍ متعدّدة. وقد كانت تلك مرحلة سوداء قاتمة إذ كان المجتمع اللّبناني متشرذمًا منقسمًا على ذاته، لا يجمعه سوى القتل على الهوية، والتخوين المتبادل، والاصطفافات العالمية المتباينة. ولا شكّ أنّ طرحًا سياسيًّا يحمل فكرة اتّحادية مبنية على الطائفية سيزيد من قوّة الشرخ، وربّما يؤدّي إلى تقسيم المقسّم وتجزيء المجزّأ، علمًا أنّ لبنان أصغر من أن يقسّم كما يرى بعضهم. لهذا فقد تمّ رفض الفدراليّة ولا شك، وكان من أسباب الرفض ضبابيّة الطرح و«جهل» العامة (الجهل بمضمون الفكرة) بمضمون النظام السياسي الذي قد يقوم على أساس الطرح الفيدرالي. فحتى لحظة إعداد هذا البحث لم يُقدَّم مشروع نهائي كامل متكامل لقيام نظام سياسي لبناني اتّحادي على فكرة الفدراليّة بشكلٍ واضح وصريح.

alhan farhat.indd 12 3/17/2021 11:55:19 AM

ومن الأسباب الرئيسة التي دفعت أيضًا الناس والقادة السياسيين إلى رفض هذا الطرح، أنّ المسيحيين في لبنان قدّموه لضمان بقائِهم كأقليّة مسيحيّة في هذا الشرق أمام كثرة عدَدية مسلمة، في زمنٍ كان فيه لبنان خيطًا رئيسًا من خيوط عباءة العروبة التي تحمل فوق كاهلها قضيّة أمميّة توحّد العربُ كافة في ظلّها، ألا وهي القضيّة الفلسطينية، إضافةً إلى اغتصاب الكيان الإسرائيليّ الأرض العربية. فهذا الوضع كان كفيلًا بأنْ يرفض الطرف الإسلامي العربي عمومًا، واللّبناني خصوصًا، طرح الفدراليّة بشكلٍ واضح وصريح لوقوعه في هاجس الخوف من الانقسام على الذات.

لهذا، ومنذ اختيار موضوع البحث، كان بديهيًّا أنّه قد يكون سببًا لنفور بعضهم منه، إن لم تكن الغالبية، كذلك قد لا يجد قابلية فيما بعد لدى الدارسين والباحثين أيضًا. لكنّ هذا الواقع تحديدًا هو ما دفع إلى البحث في موضوعٍ دقيق وحسّاس، لعلّه ومن خلال هذه الدراسة يُكشَف الإطار الحقيقي للفيدرالية ويُفصَح عن سلبياتها وإيجابياتها. ذاك ليس على قاعدة «خالِفْ تُعرَفْ»، إنّما على قاعدة تبيان الحقيقة ورفع ستارة الغموض عن نظامٍ سياسيّ أو شكلٍ للدولة، سنتبيّنه في نهاية الدراسة، كان قد اعتُمِدَ في بعض الدول حول العالم، وهي دول متطوّرة ومتقدّمة بأغلبها، كما سنرى في الفصول القادمة.

الإشكاليّة

اِنطلاقًا ممّا ذُكر، لم يتبقَّ للبحث إلّا مسألة طرح الإشكاليّة الرئيسة، بعد تحديد العنوان للخروج باستنتاج علميّ منطقيّ يخدم الغاية المرجوّة من إعداده. فالإشكالية يجب ألا تخرج عن إطار دراسة دور الفدراليّة في

alhan farhat.indd 13 3/17/2021 11:55:19 AM

عملية تطبيق الديمقراطية الحقيقية داخل المجتمعات البشرية، وعلاقتها بقيامة الدول الباحثة عن الوحدة والسلام والاستقرار في رحلة سلوك طريق التطوّر والتنميّة والتقدّم.

إذًا، ماذا عن دور الفدراليّة في تطبيق الديمقراطية الحقيقية داخل المجتمعات البشرية؟ وكيف لها أن تؤثّر إيجابًا أو سلبًا في ديمقراطيّة الدول التي اعتمدتها أو ستعتمدها؟ وماذا عن الاتّجاهات الفكرية السياسيّة الأكثر ملاءمة لها؟ لتكون خلاصة البحث بعدها في تبيان حقيقة الفدراليّة أكانت نظامًا سياسيًّا أم شكلًا خارجيًا للدول.

alhan farhat.indd 14 3/17/2021 11:55:19 AM

فائدة البَحث، أهدافه وأهمّيته:
فهل هو بحثٌ جديد أم مكرّر؟

أُشير قبلًا إلى أنّ طرح الفدراليّة موضوع دقيق، وتكمن أهمّية دراسته في كشف الحُجب عنه وتقديمه كفكرةٍ واضحة لمجتمعنا العربي عامةً واللّبناني خاصةً. وهو ليس بجديد من جهّة، لكنّه ليس بقديم أيضًا من جهّة أخرى. والقصد من أنّه ليس بالطرح الجديد، ذاك لأنه معتمد «رسميًّا» حول العالم منذ حوالي قرنَين تقريبًا.. لكن في الشرق الأوسط لم يتمّ تعرُّفُ الفدراليّةِ إلّا بعد الحرب العالمية الثانية، أي في النصف الثاني من القرن العشرين. وتكمن أهمّية البحث في توضيح معالم الفدراليّة، والأهمّ من ذلك الوصول إلى حقيقة جوهرها، وهي الحقيقة التي ستبيِّن بالحجّة والدليل في حال كانت الفدراليّة نظامًا سياسيًّا أم شكلًا خارجيًا للدولة. وهذا ما سنكتشفه في سياق فصول الدراسة.

الفرضيّة

هنا يطرح البحث هاجسه في التوصّل إلى فرضيّةٍ مفادها: هل الفدراليّة قادرة على ضمان تطبيق الديمقراطية بشكلٍ كبير؟ فالإجابة المنتظرة من البحث أنها تضمن تطبيق الديمقراطية أفضل بكثيرٍ من أشكال الأنظمة السياسية الأخرى؛ مشيرًا إلى أنّ اتّجاه الليبرالية هو الأكثر ملاءمة لها

alhan farhat.indd 15 3/17/2021 11:55:19 AM

لناحية تحقيق ديمقراطية حقيقية ومباشرة، تتماهى مع تعدّدية الهويّات المجتمعية داخل البلد الواحد.

محتويات الدراسة

بعد تقديم هذا البحث، تمّت الإجابة عن التساؤلات في ثلاثة فصول، قُسِّم كلٌّ منها إلى مبحثَين. ففي الفصل الأوّل يتناول العرض ماهيّة الفدراليّة فتضمّن المبحث الأوّل شرحًا لجوهر فكرتها بشكلٍ عام، وصولًا إلى نشأتها وأسباب انتشارها في المبحث الثاني. كذلك تناول الفصل الثاني فكرةَ عالميّة الفدراليّة وارتباطها بالدساتير والقوانين المطبّقة في الدول العربية التي اعتمدتها، وأخذ على سبيل المثال الفدراليّة العراقية أنموذجًا. أمّا في الغرب فقد تناول البحث الفدراليّة السويسريّة أنموذجًا، حتّى وصل الفصل الثالث من البحث إلى مقاربة واقع الفدراليّة الحالي في العالم وارتباطها بالنُظم الإدارية على الصعيدَين المركزي واللامركزي.

المنهجيّة المتّبعة

من أجل إتمام هذه الدراسة، اعتُمِدَت ثلاثة مناهج علميّة، أوّلها المنهج الوثائقي وذاك من أجل البحث عن صحّة الوثائق ونوعيّة مضمونها حول الفدراليّة، حتّى يخدم الغاية المرجوّة منه في كشف الحُجب عن تاريخ الفدراليّة ومكان انطلاقها كفكرةٍ في المجتمعات البشرية. بعد ذلك عَمد البحث إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة واقع الفدراليّة داخل نماذج غربية وعربية على السواء، وقد اختار سويسرا أنموذجًا غربيًّا وجمهورية العراق أنموذجًا فدراليًّا عربيًّا. أمّا بعد، فقد كانت للمنهجية الاستقرائية حصّة لا بأس بها في هذا البحث، لجهّة دراسة ظاهرة الفدراليّة في الدول التي اعتمدت تطبيقها، من أجل الخروج بنتائج تساهم في

alhan farhat.indd 16 3/17/2021 11:55:19 AM

فهم إيجابياتها وسلبياتها، كذلك في الوصول إلى حكمٍ عامٍ واضحٍ وصريحٍ يخدم غاية البحث في تحديد ماهيّتها في حال كانت شكلًا للدول أم مجرّد نظام سياسيّ يمكنها اتّباعه أو تطبيقه.

هل يساهم البحث في حلّ مشكلة مُعاشة؟

من خلال البحوث والقراءات والمطالعات التي خدمت هذه الدراسة، والتي سترد نتائجها تباعًا، تبيّن أنّ الفدراليّة كانت أقرب منها إلى حلّ خلاف أو فضّ نزاع في مجتمعات كانت منقسمة على ذاتها وتتناهشها الحروب الأهلية والفساد والوهن. وما كان أمامها إلّا أن اختارت الفدراليّة كحلّ -حسب رأي تلك الشعوب كما سنرى فيما بعد- للانتقال من دول نزاع وحروب إلى دولةٍ موحّدة ومستقرّة.

هل توجد إمكانيّة لإتمام الباحث دراسته؟

لقد واجهت هذا البحث تحديّات جمّة لجهة إتمامه، وذلك لشحّ المراجع حول موضوع الدراسة في المكتبة العربية وخاصة تطوّر الطرح الفدرالي على مستوى التاريخ والجغرافيا (أحداث ولادة المفهوم وانتقاله بين دول العالم)، فلم يُعثر على مراجع عربية متخصّصة إلّا في ما خصّ فدراليّة العراق، التي ما تزال غير مكتملة، ما أضاف على بحثنا همًّا وهاجسًا حول إمكانية الخروج بدراسةٍ كاملة مكتملة الجوانب تجيب عن التساؤلات الرئيسة للبحث. وعلى الرّغم من الشكوك حول إمكانية النجاح في هذه الدراسة أو الفشل، كانت النتيجة المرجوّة -لجهة كشف حقيقة الفدراليّة كفكرة سياسيّة تحتاجها أمّتنا من أجل توسيع مروحة خياراتها التنمويّة السياسيّة والسياديّة- هي المحفّز الرئيس الذي أبعد عن البحث شبح الانكفاء وهاجس الفشل في إتمامه.

alhan farhat.indd 17 3/17/2021 11:55:20 AM

النظريّة السياسيّة

اِنطلقت النظريّة السياسيّة للفدراليّة في المنتصف الثاني من القرن الثامن عشر، في ما اصطُلِح على تسميته «نظريّة الجمهوريّة المركّبة» والتي ناقشها المفكّرون الأميركيّون الثلاثة «ألكسندر هاملتون»، «جون جاي» و«جايمس ماديسون». وقد ورد في بعض الدراسات أيضًا أنّ مفهوم الفدراليّة قد ظهرَ على يد الفرنسي «ألكسي دو توكفيل» حين تحدّث عن التفاعل بين الحرّية والمساواة والديمقراطية الاجتماعية في المجتمع الأميركيّ في العام ١٨٣٥.[٢]

فهذه النظريّات سواءٌ أكانت أميركية أم فرنسيّة الأصل، وإن دلّت، فقد تدلُّ على أنّ الفدراليّة تأسّست وفق أفكار تؤمن بالتعدّدية والدول المركّبة، أو الدول التي تتشكّل من الهويّات البشريّة المجتمعيّة التعدّدية المركّبة. فمحاولة استيعاب المجتمعات حول العالم للاختلافات الثقافيّة واللّغويّة والعرقيّة والدينيّة، والتي تتمايز بها الجماعات بعضها عن بعض كانت الدافع الرئيسيّ لديها للبحث عن فكرة سياسيّة -قبل أن تكون نظامًا أم شكلًا للدولة- تضمن الاتّحاد والتوافق وتذلّل العقبات، كذلك تُجنِّب أسباب الفتن والنزاعات الداخلية وتبعدُ شبح الحروب الأهلية.

فالنظريّة السياسيّة للفدراليّة قوامها إنشاء حكومات أو مكوّنات مصغّرة تتمتّع بالحُكم الذاتي محليًّا، وتلتزم بواجباتها تُجاه الحكومة الوطنيّة الجامعة صاحبة الهويّة الموحّدة. فيجري توزيعٌ واضح للصلاحيّات يحدّد نطاقات ممارسة السلطة، فتتوزّع السلطات بين الحكومة الوطنية والحكومات الإقليمية، ليتمثّلا دور الحكومة الوطنية في ضمان الرفاه

٢- المجلّة الدولية للبحوث القانونيّة والسياسيّة، جامعة الوادي، العدد الأول، أيار/مايو ٢٠١٧، ص ١٦.

alhan farhat.indd 18 3/17/2021 11:55:20 AM

الاجتماعي وتمثيل الدولة دبلوماسيًا في الخارج. فتضمن السيادة والمساواة بين الحكومات الإقليمية أمام الدستور العام، وتحدّد السياسات الماليّة المركزيّة العامة التي تتساوى أمامها كلّ الأقاليم، في حين تتمتّع الحكومات المصغّرة بالحكم الذاتي واللامركزيّة الإداريّة (ستتوضّح علاقة الفدراليّة باللامركزية الإدارية أكثر في الفصل الثالث من هذا البحث). ووفق ما ورد، يمكن تقديم النظرية السياسية للفدرالية على أنها طرحٌ قانونيٌّ نظريٌّ داعمٌ للاتّحاد ومفكِّكٌ للصّراعات والنِزاعات.

ختامًا، وفي ما يخصُّ النظريّة السياسيّة للطرح الفدرالي، فقد جاء على لِسان ديميتروس كارميس وواين نورمان (وهما أستاذن محاضران في العلوم السياسية والفلسفة السياسيّة) وصفهما الفدراليّة فنًّا من فنون الارتباط الدستوري المتقدّم لجمع مزايا الدول الصغيرة ضمن اتّحادٍ أكبر لضمان تحقيق «السلام الدائم». فالنظريّة السياسيّة في رأييهما تؤسّس لمواطنة عصريّة، لا تكون بديلة عن المواطن الأصلية بل تشكّل إضافة قيّمة تخدم الاجتماع والمجتمع في آنٍ واحد.[٣]

من الجدير ذكره، أنّ النظريّة السياسيّة الفدراليّة تنطلق من شعور وجداني بالسلام لمكوّنات الشعب كافة بمختلف جماعاته وتعدّدية منطلقاته الدينيّة والثقافيّة. هو شعارٌ يُحاكي نقاشًا وطنيًّا يؤكّد الرغبة الطوعيّة للشعب بكافة شرائِحه ضمن البنيّة الدستوريّة الفدراليّة، والبعد كلّ البُعد عن احتمالات التقسيم والشرذمة.

٣- المجلّة الدولية للبحوث القانونيّة والسياسيّة، جامعة الوادي، العدد الأول، أيار/مايو ٢٠١٧، ص ١٧.

alhan farhat.indd 19 3/17/2021 11:55:20 AM

الفصل الأوّل

ماهيّة الهويّة الفدراليّة

حتّى نتبيّن ماهيّة الهويّة الفدراليّة، من المفروض شرح فكرتها العامة بإسهابٍ أوّلًا، لإدراك جوهر وجودها كإطارٍ فكري إنسانيّ ثمّ البحث في زمان نشأتها ومكانها، كذلك في العوامل التي ساهمت في انتشارها حول العالم أجمع.

المبحث الأوّل: فكرة الفدراليّة

مقاربة فكرة الفدراليّة لن تكون بعيدة عن البحث في ماهيّة المفهوم وحقيقة تعريفه، وكيف تناولته شعوب العالم من أجل بناء شخصيّة معنويّة تؤسّس لشكل دولةٍ اتّحاديّة تقوم على نظامٍ سياسيّ يضمنُ العدالة والمساواة انطلاقًا من فكرة الحرّية الفرديّة، ودومًا بحسب ما يدعو إليه منظّرو الفدراليّة ومفكّروها في العالم. كذلك سيناقش تاريخ الفدراليّة منذ بَدءِ تطبيقها كشكل للدول حتّى قبل اكتشاف اسمها.

المطلب الأوّل: تعريف الفدراليّة

خلال رحلة البحث عن ماهيّة الفدراليّة بين أقنومَي التاريخ والجغرافيا في حال كانت شكلًا أم نظامًا للدول من على وجه هذه البسيطة، كان

alhan farhat.indd 21 3/17/2021 11:55:20 AM

لا بُدَّ من الخوضِ في تفسير هذا المفهوم وتعريفه بهدف جلاءِ حقيقةِ هويته. ذلك لأنّه مفهومٌ مبهمٌ من غير قولنا إنّه «مفهوم مظلوم» كيلا نقع كباحثين في هوّة إبداء الرأي الخاص في بحثٍ عام.

أتت التعريفات حول الفدراليّة متقاربة من مراجع ومصادر مختلفة وقد أوردت المعاجم بإيضاح أنّها تعني اتّحادًا أو اتّفاقًا ويمكن لأيّ قارئ أو باحثٍ أن يجد هذه المفردات كتفسير علمي أو ترجمة مباشرة لمفهوم الفدراليّة من اللّغة الأجنبية إلى اللّغة العربية.

وقبل الاستعانة بتعريفات كانت قد نُشرت عن الفدراليّة في دراسات مقارنة وبحوث أكاديمية، نلاحظ في تعريف الفدراليّة، كما ورد في أحد أهم معاجم الترجمة عالميا وأشهرها، الشكل التالي: «**الفدراليّ** هو نظام اتّحادي تتّبع فيه الدول التأسيسيّة حكومة مركزيّة مع الاحتفاظ بالحكم الذاتيّ في الأمور المحليّة... أمّا **الفدراليّة** فمجموعةٌ من الولايات تُشكِّل اتّحادًا فيدراليًّا. ويمكن أن تُعبِّر عن اتّحاد المنظّمات، أو فعل تشكيل الاتّحاد الفيدرالي.»[٤]

بالإضافة إلى التفسير المُعجمي، يَشرَحُ هذا البحث الفدراليّة من الزاوية اللّغوية، على أنّها تعبيرٌ مشتقّ من الكلمة اللّاتينية (Foedus) ومعناها المعاهدة والاتّفاق، كذلك أشار بعضهم إلى أنّ مفهوم الفدراليّة شكلٌ للترتيب التعاقديّ في المجتمعات البشرية وهي مشتقّة من كلمة (Pact) ومعناها الميثاق، كذلك اشتّقت من الثقة (Fides or Trust)، ومن ضمن اشتقاقاتها تعني اتّفاقًا تمّ قبوله بين طرفَين متنازعَين بصورةٍ حرّة ومتقابلة[٥].

٤ – ألن، روبرت، The Penguin Pocket English Dictionary، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ١٨١.

5 - Person King, Federalism and Federation, London, 1982, p. 75-78.

alhan farhat.indd 22 3/17/2021 11:55:20 AM

ومن ناحيةٍ ثانية أعرب بعض الباحثَين أن أصل كلمة الفدراليّة (Foedus) كلمة مشتركة بين كلمة ثقة (Fides) وكلمة ارتباط (Bind)، وبذلك يصبح معنى الفدراليّة اتّفاق ثقة أو عهدًا موثوقًا به من قبل طرفَي التعاقد.[٦]

أمّا في حال أردنا الإشارة إلى تعريفٍ أوردته الموسوعة السياسيّة للفدرالية فقد جاء على نحوٍ أوضح مفاده، أنّ الفدراليّة اتّحادٌ واقع بين مجموعةٍ من الدول المستقلّة بشكلٍ دستوريّ يشكّل اتّحادًا دائمًا بينهما، تديره حكومةٌ مركزيّة برضى الأطراف كافة وتمارس سلطانها بطريقة مباشرة على هذه الدول التي تتحوّل إلى ولايات أو أقاليم. ولا شيء سوى الدستور ينظّم العلاقة بين حكومات الأطراف والحكومة المركزيّة [٧] . وهذا تعريفٌ واضح وصريح بأنّ الفدراليّة تتماهى مع التعدّديات في المجتمعات الآهلة وتعبّر عن شكلٍ اتّحاديّ ما بين الدول.

وقد أوردت صحيفة الشرق في العام ٢٠١١ تعريفًا صريحًا للفدرالية مفاده أنّ «الفدراليّة اتّحاد اختياري بين ولايات أو دول أو أقاليم، تختلف قوميًّا أو عرقيًّا أو ديانةً أو لغةً أو ثقافةً، حتى تتحوّل إلى شخصيةٍ قانونيةٍ واحدة أو نظامٍ سياسيٍ واحد، مع احتفاظ أجزاء هذه الشخصية المتّحدة بخصوصّيتها وهويّتها». ومن خلال هذا التعريف، يخيّل للباحث بأنّ الكاتب يرى في الفدرالية شكلًا للدولة لأنه يتحدّث عن اتّحاد دول أو أقاليم في دولةٍ موحّدة مشكّلةً شخصيّة قانونيّة واحدة.

كذلك ورد على لسان عبد الوهّاب الكيّالي في الموسوعة السياسيّة تعريفٌ عن الفدراليّة: «إنّها نظامٌ سياسيّ تتنازل فيه الدول أو القوميّات

6- Person King, same ref., p. 78.

٧- ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان، ٢٠٠٤، ص ١٩٥.

alhan farhat.indd 23 3/17/2021 11:55:21 AM

الصغيرة عن صلاحيّاتها واستقلاليّتها لمصلحة سلطة عليا موحّدة، تمثّلها على الساحة الدوليّة، وتكون مرجعها الأخير في ما يتعلّق بالسيادة والأمن القوميّ والدفاع والسياسة الخارجيّة». أمّا في هذا التعريف فيلاحَظُ بأنّ السيّد عبد الوهّاب الكيّالي يرى في الفدراليّة نظامًا للدولة، لأنه أشار في تعريفه وتفسيره لمفهوم الفدراليّة إلى صلاحيّات وإلى تحديد سُلطات على الساحتَين المحليّة والدوليّة.

كما عرّف روجر سكروتن «الفدراليّة» بأنّها تفترق عن الكونفيدرالية وعن السلطة المركزية، إذ يعود للولايات والمقاطعات ممارسة سلطة مباشرة على المواطنين، إضافةً إلى حكم السلطة المركزيّة، ويقول حرفيًّا:

«The act of forming a political unity under a federal government, and hence the unity, a federation, in which there is a single sovereign power, must be distinguished from a confederation. The essential difference is that the central authorities in a federation have a direct power over the citizens of its component provinces or states, and can legislate for all of them at once.»[8]

ومن خلال هذه التعريفات يمكن لأي مطّلعٍ مستقلٍّ برأيه أن يفهم أنّ الفدراليّة فكرةٌ أوجدتها التعدّدية في الهويّات المجتمعية للناس الحاملين أفكارًا متباينة إثنيّة، عرقيّة، دينيّة، أو حتى لغويّة أو غير ذلك.

٨- المجلّة الدولية للبحوث القانونيّة والسياسيّة، جامعة الوادي، العدد الأول، أيار/مايو ٢٠١٧، ص ١٧.

alhan farhat.indd 24 3/17/2021 11:55:21 AM

المطلب الثاني: تاريخ الفدراليّة

لا ولن يكفي الباحث أن يورد تعريف الفدراليّة لتأكُّدِ ماهيّتها أو لإدراك جوهر عملها في المجتمعات البشريّة، لذا كان من المفروض العودة عبر التاريخ ليَشهد البحث على ولادة الفدراليّة التي كانت سائدة سابقًا.

وقد اتّضح عبر المراجع التي ارتكز عليها هذا البحث، والتي لم تكن بالقليلة إلى حدٍّ ما، رغم نُدرتها في ما يخصّ هذا الموضوع بالذات في جوارير المكتبة العربية، بأنّ الفدراليّة كانت قد طُبّقِت سابقًا في الأنظمة القديمة من دون تسميتها بهذا الاسم، حتّى من دون دراستها كشكلٍ أو نظامٍ للإمبراطوريات أو الممالك التي كانت سائدة في غابر الزمان.

فنأخذ على سبيل المثال لا الحصر الإمبراطوريات الرومانية، الإغريقية، الفارسيّة، والمقدونية، والعثمانية وغيرها. لكن حتّى لا يفقد الدارس البوصلة في رحلته عن حقيقة جوهر الفدراليّة وتوضيح ماهيّتها بشكلٍ دقيق، كان من الواجب القراءة في التاريخ الحديث حيث أتت الفدراليّة كحُجّةٍ فكريّة وطرحٍ عقلي عقلاني لخلاص المجتمعات المتخبّطة في الحروب الأهلية والنزاعات الداخليّة لأسبابٍ مختلفة. وقد أثبتت الأحداث، كما ستوضح الفصول القادمة، أنّها نجحت إلى حدٍّ بعيد في إحلال السلام والاستقرار في المجتمعات التي تشهدُ نزاعاتٍ داخليّةً وحروبًا أهليّة. وقد أوردته المجلّة الدوليّة للبحوث القانونيّة والسياسيّة في ما يخصّ انطلاق الفدراليّة في العالم المعاصر الحديث، فجاء فيها ما يلي: «تعود جذور الفدراليّة إلى مساعي جميع المقاطعات والولايات الأميركية والسويسريّة نهاية القرن الثامن عشر، وانتقالها من الكونفدرالية إلى الدولة الفدراليّة.

alhan farhat.indd 25 3/17/2021 11:55:21 AM

فقد تأسّس الفكر الفدراليّ على أساس توحيد المقاطعات أو بهدف نقل السلطات وتحويلها».

المبحث الثاني: نشأة الفدراليّة وانتشارها

الحديث عن نشأة الفدراليّة حديث في كيفيّة ظهورها مكانًا وزمانًا، كذلك البحث في العوامل المؤسِّسة والمساهمة في قيام الفدراليات حول العالم. فكلّ ظاهرة وجدت في المجتمعات البشرية لم تظهر من عدم، بل لأنّ هناك أسبابًا عقليّة أوجدتها. وهذه الأسباب ظروف وعوامل لا يمكن تجاهلها.

المطلب الأوّل: ظهور الفدراليّة وظروف نشأتها

لقد وردت هذه الفكرة تحديدًا في مراجع متعدّدة لتؤكّد أنّ ولادة الفدراليّة التي عرفتها الشعوب كفكرةٍ سياسيّة بدأت أوّلًا في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٧٨١، لتتبعها بعد سنوات سويسرا، وتحوّلهما من كونفيدراليات تتناهشها الحروب الأهلية إلى دولتَين اتّحاديّتَين نموذجيتَين (كما ستبيّن في الفصول القادمة) منتظمتَين ومستقرتَين وقابلتَين للتطوّر، فقد تمّ تقاسم السُلطة بين الحكومة المركزيّة وحكومات الأقاليم أو الولايات أو إعادة توزيع السلطة بشكلٍ عادل إذا صحّ التعبير.

فالولايات المتّحدة الأميركية قد أمضت فترة ثماني سنوات متواصلة بين عامَي (١٧٨١-١٧٨٩) وفق تجربة كونفيدرالية تجمع ١٣ ولاية، وما كان خيار الفدراليّة إلّا من أجل التخلّص من مشكلة الحكومة المركزيّة التي كانت السبب الرئيس وراء النزاعات والحروب الأهليّة. في حين أنّ الأمر كان مُغايرًا في سويسرا، فقد كانت دولةً مستقلّةً عن الإمبراطورية

alhan farhat.indd 26 3/17/2021 11:55:21 AM

الرومانية (عملًا بمقرّرات مؤتمر ويستفاليا عام ١٦٤٨) في تجربة كونفيدرالية، فتحوّلت، بعد انقضاء خمسة قرون على واقعها الكونفيدرالي، إلى دولةٍ فيدراليّة يحكمها دستورٌ وحدويّ قضى على ذيول الحرب الأهلية المستعرة فيها.[٩] وهنا أكثر من سؤالٍ بديهيّ يطرح نفسه، كيف أوجدوا الفدراليّة؟ وهل اعتمدوها من باب أنّها نظامٌ سياسيٌّ أم شكلٌ للدولة يؤسّس لفرض النظام المناسب؟

أمّا للبحث في طرق نشأة الفدراليّة فهناك طرائق ثلاث حصرًا، إثنتان منها متعارف عليهما بشكلٍ عالمي واسع، وأخرى قلّما يُشار إليها. فالطريقة الأوّلى ليست غير اتّفاق أو اتّحاد حرّ وطوعي بين دولٍ متعدّدة ومستقلّة، فتتّفق في ما بينها لتشكيل دولةٍ واحدة على أعلى مستوى من الدول الأعضاء المكوّنة لها. والمتعارف عليه أن هذه الطريقة هي الأشهر أو الأكثر شهرة في العالم حول نشوء الفدراليّة. وكدولةٍ تشكلّت وفق هذه الطريقة يؤخذ على سبيل المثال لا الحصر الولايات المتّحدة الأميركية. أمّا الطريقة الثانية فتكون برفض بعض المناطق تشكيل دولة واحدة وذلك بقرار جماعي، ليُصار بعدها إلى الاتّفاق أو الاتّحاد في ما بينها على تأسيس دولة فدراليّة (اتّحاديّة) تماهيًا مع الواقع الجغرافي أو التاريخي السائد، وخير أنموذج على ذلك ما برز في كلٍّ من الإمارات العربية المتّحدة وسويسرا. أمّا النوع الأخير والنادر فحدوثه يسمّى «الاتّحاد بالتفكّك» وينشأ هذا الاتّحاد عن طريق تفكيك أو تجزئة دولة موحّدة بسيطة إلى دولٍ متعدّدة لتصبح بذلك دولة مركّبة من أعضاء أو ولايات. (تشكلّت كلٌّ من البرازيل والهند وروسيا الاتّحادية على هذا المنوال).[١٠]

٩- المجلّة الدولية للبحوث القانونيّة والسياسيّة، جامعة الوادي، العدد الأول، أيار/مايو ٢٠١٧، ص ١١.

١٠- الربيعي، أثمار، الفدراليّة الألمانية والمشروع الفيدرالي المقترح في العراق، دراسة مقارنة، العدد الأربعون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

alhan farhat.indd 27 3/17/2021 11:55:21 AM

وفي معرض البحث عن الفدراليّة لن يتوه الدارس عن مفهوم الديمقراطية وسبل تطبيقها، بالإضافة إلى علاقتها الوثيقة بالفدراليّات حول العالم بشكلٍ عام أو بفكرة الفدراليّة بشكلٍ خاص. ومن خلال البحث تبيّن وبوضوح بأنّ الفدراليّة على ارتباط وثيق مع الديمقراطيّة خصوصًا في المُجتمعات البشريّة التي تتشكّل من جماعات متعدّدة الهويّات المجتمعيّة، والتي يشوبها التعقيد المؤسّساتي لناحية ضمان العدالة الاجتماعية بين الأقليّات والأكثريّة السائدة من بين شرائح المجتمع المتعدّدة الاتّجاهات.

تجدر الإشارة إلى أنّ عدد الدول المركزيّة الوحدويّة يفوق عدد الدول الفدراليّة بكثير حول العالم، ربما لأنّ المجتمعات البشريّة غير مؤهّلة فكريًّا وتاريخيًّا وربّما جغرافيًّا للانتقال من دولٍ مركزيّة موحّدة إلى دولٍ اتّحاديّة فيدراليّة، وقد بلغ عدد الدول الفدراليّة -حتى لحظة إتمام هذه الدراسة- ٢٨ دولة «فقط» يقيم فيها ما مجموعه ٤٠٪ من سكّان العالم.[١١]

عدد الدول الفدراليّة ٢٨ دولة حول العالم وهي: الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بالاو، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، كندا، جزر القمر، أثيوبيا، ألمانيا، الهند، ماليزيا، المكسيك، ميكرونيسيا، نيجيريا، باكستان، روسيا، سانت كيتيس ونيفيس، جنوب إفريقيا، إسبانيا، السودان، سويسرا، الإمارات العربية المتّحدة، الولايات المتّحدة الأميركية، فنزويلا، بالإضافة إلى العراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهما دولتان تمرّان بمرحلةٍ ما بعد النزاع المسلّح، ولم يتمّ الانتهاء بعد من صياغة دستورهما الفيدراليّ.[١٢]

١١- المجلّة الدولية للبحوث القانونيّة والسياسيّة، جامعة الوادي، العدد الأول، أيار/مايو ٢٠١٧، ص ١٣.

١٢- أندرسون، جورج، مقدّمة عن الفدراليّة، منتدى الاتّحادات الفدراليّة، ترجمة مها تكلا، ٢٠٠٧، ص ١.

alhan farhat.indd 28 3/17/2021 11:55:22 AM

أمّا عن التجربة العربيّة الفدراليّة، فمن خلال تعداد الدول الفدراليّة الـ٢٨ يبدو واضحًا وجود ثلاث دول عربيّة تعيش التجربة الفدراليّة وهي الإمارات العربية المتحدّة، السودان وجزُر القمر، إضافة إلى العراق السائرة إلى تحقيق فدرالية كاملة لأنّها لم تنتهِ بعدُ من إتمام دستورها.

وللتمييز بين نشأة تجربتَين عربيتَين، بين الإمارات العربية وجمهورية العراق الحديثة... فمن السهل جدًّا سرد التباين بين التجربتَين، فالأولى كانت تطبيقًا لرؤية الشيخ زايد آل نهيان (١٩١٨-٢٠٠٤) وهي تجربة دستوريّة «نابعة» من فلسفةٍ إنسانيّة خاصة لديه، وقد تكون بجزءٍ كبير منها دينية، من أجل توحيد الإمارات العربية السبع المتجانسة من حيث الشكل والمضمون، لجهة تماهي طريقة العيش بين القبائل العربيّة والمتجانسة إلى حدّ كبير حتى التناسخ. وقد أعلن عن تأسيسه دولة الإمارات الاتّحاديّة عام ١٩٧١.

من ناحيةٍ أخرى، يطول الحديث وربما لا ينتهي في البحث عن خفايا الفدراليّة العراقية وتفاصيلها التي نشأت على أنقاض جمهوريّة دمّرتها الحروب والآلة العسكرية الأميركية، ومن ثمّ تناهشتها النزاعات الداخلية بين العشائر والقبائل حتى وصلت إلى مستوى الفتنة والحرب الأهلية على أساس المذاهب الدينية والإثنية. وعلى الرغم من أنّ النقاش حول الفدراليّة بدأ بصوت خافت كاد ألا يُسمع قبل الاحتلال الأميركي للعراق من قبل الأكراد الطامحين الحالمين بتحقيق حلمهم الدائم لإقامة حكمهم الذاتي، أتى الأميركي ليحقّق لهم مبتغاهم ويفرض الفدراليّة قبل توفّر الشرط الأساس لإنجاحه وهو الحصول على رضى الشعب كاملًا حول المسألة واقتناعهم بصوابية اعتماد الفدراليّة كحلٍّ لأزمة العراق.[١٣]

١٣- المجلّة الدولية للبحوث القانونيّة والسياسيّة، جامعة الوادي، العدد الأول، أيار/مايو ٢٠١٧، ص ١٣.

alhan farhat.indd 29 3/17/2021 11:55:22 AM

ممّا ورد عن التجربتَين العربيتَين يمكن أن يُستخلص أنّ الفدراليّة أتت كحلٍّ إمّا لشعبٍ متجانس في إماراتٍ منقسِمة فوحّدتها، وهنا يتجسّد لنا مثال الإمارات العربية كأنموذج مثاليّ، وإمّا لشعبٍ في دولةٍ واحدة مركزيّة يُعاني بعض جماعاته الغبن والإجحاف و«اللاانتماء»، فأخذت الجماعات تطالب بحقّها في التمثيل السليم داخل السلطة من أجل نيل حقوقها كأقليّة أسوَةً بالأكثريّة التي تدير دفّة الحكم وتسيطر على القرار المركزيّ للنظام السياسيّ السائد والذي يحكم البلاد ورقاب العباد.

المطلب الثاني: العوامل التي ساهمت في انتشارها عالميًّا

إنّ الغوص في أسباب انتشار الفدرالية عالميًا، يمكن ردّه إلى الحربَين العالميتَين الأولى والثانية كسببٍ رئيسيّ، وذاك من خلال استعمار الدول الخاسرة ونقل الأفكار السياسية إليها التي تخوّل سلطات الاستعمار أو الانتداب أو أيًّا كان شكلها، أن تنقل الدول الخاسرة في الحرب من حالة اللانظام إلى حالة النظام والاستقرار. طبعًا، هذا قبل اكتشاف الإنترنت وتطوّر وسائل الاتّصال والتواصل على أنواعها، تحت مظلّة ما يسمّى «العولمة» التي جعلت الكون قريّةً صغيرة. فأصبحَ من السهل جدًّا على الشعوب البحث في حلول سياسيّة وفكريّة لأزماتهم الداخليّة التي يعانونها في قلب دولهم من أجل الارتقاء نحو الأفضل والحصول على الحدّ الأقصى من الحقوق في ظلّ نظامٍ عادل يضمن المساواة والعدالة الاجتماعية والحرّيات على أنواعها بحيث تُشكّل الديموقراطية الركن الأساسيّ فيه.

alhan farhat.indd 30 3/17/2021 11:55:22 AM

الفصل الثاني
عالميّة الفدراليّة ودستوريتها

من خلال ما ورد في مقدّمة البحث كذلك في الفصل الأوّل أيضًا لجهّة أنّ الفدراليّة بدأت في بقعٍ جغرافية محدودة وانتشرت لتطال العالم بأكمله، لن يخطئ البحث في حال أشار إلى عالميّة الفدراليّة! ذلك لأنها انتقلت من الغرب إلى الشرق فكانت عابرةً للقارّات والحضارات كلّها.

وبسبب تباين الشعوب لجهة حضاراتهم وتطلّعاتهم وشؤون بلادهم واحتياجاتهم الفكريّة السياسيّة، لا شكّ أنّ الفدراليّة المعتمدة أو المُرادة أو حتى المطبّقة لدى تلك الشعوب، حملت وستحمل الاختلاف ذاته لتكون متباينة في جوهرها التنظيميّ. وهنا نقصد في دساتيرها وقوانينها العامة والخاصة المعتمدة حول العالم.

قُسِّمَ هذا الفصل إلى مبحثَين: مبحثٌ أوّل يُعالج أنواع الفدراليات حول العالم بين الغرب والعرب متّخذًا سويسرا أنموذجًا في الغرب والعراق أنموذجًا عند العرب في الشرق. ومبحثٌ ثانٍ تُطرح فيه علاقة الفدراليّة بالدساتير من خلال البحث في الاتّجاهات والأنظمة السياسيّة المساعدة في قيام الفدراليّة والأسُس الدستوريّة المطروحة فيها.

alhan farhat.indd 31 3/17/2021 11:55:22 AM

المبحث الأوّل: الفدراليّات حول العالم بين الغرب والعرب

من المعروف أنّ الدول والشعوب تتباين وتختلف لجهة اختلاف عنصر القوّة والضعف والبيئة المحيطة بها. وإنّ هذا التباين ينعكس على المستويَين الفكري والاجتماعيّ اللذين يميّزان هذه الشعوب عن غيرها. ولتتمّ المقارنة بشكلٍ جليّ وواضح اعتمدت مقاربة الفدراليّة المطبّقة في بلاد مختلفة لحدّ مستوى التناقض... ففي الغرب كانت سويسرا، وفي الشرق جمهورية العراق عند العرب.

المطلب الأوّل: الفدراليّة الغربيّة (سويسرا أنموذجًا)

في رحلة البحث عن معطيات الفدراليّة السويسرية، يستند العمل على كتابٍ كامل وشامل أعدّه «فولف ليندر»، وهو يشغل منصب أستاذ فخري للعلوم السياسية، إضافةً إلى كونه مديرًا سابقًا لمعهد العلوم السياسية في جامعة برن، سويسرا. وقد اشتهر بأبحاثه حول السياسة السويسرية، فكان خبيرًا أيضًا في مسائل تقاسم السلطة المؤسّسية والفدراليّة واللّامركزية.

يقول فولف ليندر في كتابه «الديمقراطية السويسرية-الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعدّدة الثقافات» مفسّرًا وصول سويسرا إلى هذه المرتبة المتقدّمة على الساحة العالمية: «بعد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، لم يكن لأحدٍ أن يتوقّع أنّ سويسرا ستصبح واحدةً من أولى الديموقراطيات، أو أنها ستصبح دولةً وطنيّة صغيرة.»[١٤]

١٤- ليندر، فولف، الديمقراطية السويسرية-الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعدّدة الثقافات، ترجمة هاني شلبي، الطبعة الأولى، منشورات الجمل، بيروت-لبنان ٢٠١٣، ص ٤٠.

alhan farhat.indd 32 3/17/2021 11:55:22 AM

ومن خلال هذا القول المقتضب لمتخصّصٍ في الشأن الفدرالي السويسري كالسيّد ليندر، نتمكّن من تحديد الإطار الزماني لانطلاق الفدراليّة في سويسرا، مباشرةً بعد مؤتمر فيينا في مطلع القرن التاسع عشر، كما أنّ تصنيف الخبير فولف سويسرا على أنّها من أهمّ الديمقراطيات في العالم يكرّس صوابية اختيارها أنموذجًا غربيًّا لمقاربة طرح الفدراليّة.

للحديث بداية عن الفدراليّة السويسرية لا بدّ من إلقاء نظرة سريعة على تاريخ تلك الدولة قبل تطبيق الفدراليّة. فمنذ القرن الثالث عشر، استقلّت ثلاث مناطق صغيرة في جبال الألب من الهابسبورج، وتبعتها مناطق ومدن عدّة حتى وصل الحال بُعيد الثورة الفرنسية إلى تشكيل كونفيدرالية من ١٣ كانتونًا. إذًا اليوم سويسرا «الفدراليّة» كانت كونفيدراليّة سابقًا. وهذه الأخيرة ما نشأت إلّا بعد ثورة الفلّاحين وتحوّلت فيما بعد إلى نظامٍ إقطاعي جلب الويلات على سويسرا.

بعد أن احتلّت فرنسا سويسرا حاملةً لواء الديمقراطية، قضت على امتيازات الكانتونات من جهة، لكنّها فشلت في توحيدها داخل جمهوريةٍ واحدة موحّدة. إلّا أنّ السويسريين فضّلوا، بعد الخروج من تحت العباءة الفرنسيّة، العودة إلى النظام القديم في العام ١٨١٥، فأسّسوا من جديد كونفيدراليّة ولكن من ٢٥ كانتونًا لكلٍّ منها هذه المرّة سيادة مستقلّة. والكونفيدرالية المتّبعة آنذاك كانت عبارة عن نظامٍ قائم على ميثاقٍ بين دولٍ مستقلّة، في حين أنّ مصطلح الفدراليّة يرمز إلى دولةٍ تتقاسم فيها الحكومة المركزية السلطة مع عددٍ من الحكومات غير المركزيّة. فوفق ما أشير إليه يمكن وضع سويسرا بين إطارَين زمنيَين، الأوّل بين ١٨١٥

alhan farhat.indd 33 3/17/2021 11:55:23 AM

و١٨٤٨ لتكوّن كونفيدرالية في هذه المرحلة، والثاني بعد ١٨٤٨ حيث كانت وما تزال، حتى إتمام هذا البحث، فيدرالية منظّمة.

لقد عانت سويسرا بعد مؤتمر فيينا صراعاتٍ داخلية بين محافظين كاثوليكيين كانوا أقليّة في مقابل الراديكاليين البروتستانتيين. وكانت هواجس كلّ منهما متمايزة. فالأولى، وهي الأقليّة، سعت إلى إعادة توزيع السلطة وخاصةً التشريعيّة منها لتصبح بالتساوي بغض النظر عن الأكثريّة العدديّة. هذا ما لم يهتمّ له الراديكاليون فقد كان جلُّ سعيهم تحقيق الديمقراطية الحقيقية وانتقال السلطات مباشرةً إلى أيادي الشعب. أمّا الخلافات فلم تكن سياسيّة بحتة بين الفريقَين، فقد قامت ثورات بهدف الفصل بين الكنيسة والدولة. ولهذا قامت الأكثريّة الراديكالية بمنع مزايا الأقليّة الكاثوليكية الاجتماعية التي كانت تستمدّها من الكنيسة، الأمر الذي أفضى إلى حروبٍ دينية استمرّت بين القرنَين السادس عشر والثامن عشر.

وفي عام ١٨٤٥، وقّعت الكانتونات الكاثوليكية في ما بينها معاهدةً مستقلّة تعرف بـ«الرابطة الخاصة» للدفاع عن مصالحها المشتركة، مطالبة هذه الكانتونات بإعادة النظر في ميثاق إنشاء الكونفيدراليّة، كما حاولت الحصول على مساعدات دبلوماسية من النمسا وفرنسا وسردينيا للدفاع عن قضيتها.[١٥]

وفي عام ١٨٤٧، قرّرت الكانتونات الكاثوليكيّة جمعاء مقاطعة مؤتمر المندوبين، ما فسّره البروتستانت على أنّه قرارٌ بالانفصال عن

١٥- ليندر، فولف، الديمقراطية السويسرية-الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعدّدة الثقافات، ترجمة هاني شلبي، الطبعة الأولى، منشورات الجمل، بيروت - لبنان ٢٠١٣.

alhan farhat.indd 34 3/17/2021 11:55:23 AM

الكونفيدرالية. فتصاعدت الخلافات الدينية والثقافية والانفصالية، الأمر الذي نتجت عنه حربٌ أهليّة قصيرة استمرّت ٢٦ يومًا، وقع فيها مئة ضحيّة وانتهت بهزيمة الانفصاليّين.

بعدها أصبح الطريق مفتوحًا أمام إنشاء دولة وطنيّة تختلف اختلافًا جوهريًّا عن تلك التي أقامها الميثاق الكونفيدراليّ لعام ١٨١٥. وقد جعل انتصار الراديكاليين منهم القوّة الرائدة في صياغة الإطار الدستوري الذي نتج عنه في العام ١٨٤٨ انتقال سويسرا من كونها اتّحادًا كونفيدراليًّا لتصبح اتّحادًا فيدراليًّا. فقامت دولةٌ وطنية متعدّدة الثقافات، وقد نصّ الدستور السويسري في العام ١٨٤٨ بأنّ الاتّحاد الفدرالي يتألّف من شعوب الكانتونات. وهنا نقرأ بوضوح بأنّ سويسرا لا تضمّ شعبًا واحدًا بل مجموعة شعوب. فحتى مع وقوع تباين أو اختلاف جوهري بين الشعوب، فلا شيء يمنعها من أن تكون موحّدة في وطنٍ واحد. هذا بالإضافة إلى انتقال سويسرا نحو الديمقراطية الدستورية ذات سلطة تنفيذية وأخرى تشريعية مستقلّتَين.

من الجدير ذكره أنّ مسألة التعديل الدستوري الجديد قد طُرِحَت على الشعب للتصويت، ورغم التعديلات الكثيرة التي حصلت على الدستور حتى العام ١٩٩٩. فقد حافظ الدستور السويسري حتى اليوم على روحيّة دستور ١٨٤٨ لجهة محتوى الإطار التنظيمي للدولة. وهنا تظهر ملاحظة مهمّة بأنّه، في حال كان لشعبٍ أو شعوبٍ ما على أرضٍ واحدة عُرفٌ أو دستورٌ ما يحكمهم، وقد وجدوا فيه ضالّتهم، فليس بالأمر المستحيل أن يحافظوا عليه كأساس شرط ألّا يصيبه الجماد، فيتطوّر ويتحرّك ضمن إطار تطوّر المجتمع مع الحفاظ على الروحيّة الأصلية.

alhan farhat.indd 35 3/17/2021 11:55:23 AM

وكما يبيّن التحليل التاريخي في المقطع السابق، لم يكن الانتقال من الكونفيدراليّة إلى الفدراليّة بالأمر اليسير. فأوّلًا، رغبة المحافظين في الإبقاء على العناصر الأساسيّة للنظام القديم جعلتهم يعارضون بشدّة فكرة التخلّي عن الحقوق السياديّة لكانتوناتهم، مفضِّلين في المقابل البقاء على الوضع الراهن، الأمر الذي رفضه بشدّة دعاة التجديد على الناحية الأخرى. وثانيًا، كانت هناك مشكلة الاختلافات الثقافيّة، وإلى جانب القضيّة الدينية، كانت هناك أيضًا مسألة اللغة.

النظام الفيدرالي بسلطاته التنفيذية والتشريعية والقضائية على مستويات الدولة الثلاثة[١٦]

	السلطة التنفيذية	السلطة التشريعية		السلطة القضائيّة
	الاستشاريّة الفيدراليّة	مجلس النوّاب الفيدراليّ		المحكمة الفيدراليّة العليا
على مستوى الفيدراليّة	**مجلس الاستشاريّة الفيدراليّة:** يتكوّن من ٧ مستشارين ينتخبهم مجلس النوّاب الفيدرالي يتولّى كلّ منهم إدارة واحدة من وزارات الحكومة السبع	**مجلس النواب الوطنيّ:** مكوّن من ٢٠٠ نائب ينتخبهم الشعب* بنظام التمثيل النسبيّ. ويتناسب فيه عدد ممثّلي كلّ كانتون طرديًّا مع حجم كلّ منها.	**مجلس نوّاب الكانتونات:** مكوّن من ٤٦ نائبًا، نائبين لكلّ كانتون منتخبين شعبيًا تبعًا لنظام كلّ كانتون	تتكوّن من ٣٥ إلى ٤٨ قاضيًا متفرّغين والنائبين عنهم وينتخبهم مجلس النوّاب الفيدراليّ

١٦- ليندر، فولف، الديمقراطية السويسرية-الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعدّدة الثقافات، ترجمة هاني شلبي، الطبعة الأولى، منشورات الجمل، بيروت-لبنان ٢٠١٣ ص ٤٥.

alhan farhat.indd 36 3/17/2021 11:55:23 AM

على مستوى الكانتونات	**استشاريّة الكانتون:** ينتخب أهالي كلّ كانتون مباشرة مجلس حكومة الكانتون المكوّن من ٥ إلى ٧ أعضاء.	**برلمان الكانتون:** ينتخبهم مباشرة أهالي الكانتون بنظام تمثيليّ نسبيّ	_____	**محكمة الكانتون:** يُنتخَبُ أعضاؤها من خلال استشاريّة الكانتون أو برلمانه.
على مستوى البلديات	**استشاريّة البلديّة:** ينتخبها أهالي البلديّة	**مجلس نوّاب البلديّات:** يتشكّل عادة في البلديّات الصغيرة من جميع سكّان البلديّة (مجلس عموم المواطنين). أمّا البلديّات الكبرى فيتشكّل بالانتخاب من خلال أهالي البلدية (برلمان البلديّة)	_____	**الدائرة القضائية:** ينتخبها أهالي عدد من البلديّات أو يعيّنها الكانتون

* المقصود بالشعب كلّ من له حقّ التصويت. ويحقّ التصويت في سويسرا لكلّ مواطن سويسريّ لا يقلّ عمره عن الـ١٨ عامًا. كما أنّ السويسريين المقيمين خارج البلاد لهم حقّ التصويت إذا سجّلوا أنفسهم في أماكن تمثيل سويسرا في الخارج أي السفارات. وليس للأجانب المقيمين في سويسرا حقّ التصويت على المستوى الفيدراليّ، أمّا على مستوى الكانتونات فيمنَحُ كانتونا «نوينبرغ» و«جورا» الأجانب المقيمين فيهما حقّ التصويت على المستوى الكانتونيّ. كما تسمح كانتونات أخرى للبلديّات داخلها بأن تعطي الأجانب المقيمين في هذه البلديّات حقّ الإدلاء بأصواتهم على مستوى البلديّة.

alhan farhat.indd 37 3/17/2021 11:55:23 AM

يوضح الجدول أعلاه كيف أنّ النظام الفدرالي السويسري يتكوّن من أجهزةٍ تشريعيّة وتنفيذيّة وقضائية على كلّ مستوًى من مستويات الدولة السويسرية الثلاثة: مستوى الفدراليّة، مستوى الكانتونات ومستوى البلديّات. ويجب الملاحظة هنا أنّ النظام السويسري لا يتطابق والمفهومَ الكلاسيكيّ للفصل بين السلطات بقدر تطابقه مع فكرة التعاون والرقابة المتبادلة.

إنّ هذا التوزيع الواضح بين السلطات في الجدول السابق، يثبت علاقة المواطن مباشرة باختيار السلطة السياسيّة على صعيد الوحدات والدولة المركزية على حدٍّ سواء، وكيف تتجسَّد فعلًا الديمقراطية المباشرة وحكم الشعب من خلال إطار سياسيّ تعدّدي يتماهى مع التوزيع الديمغرافيّ للسكّان. وعلى هذا تعتبر «سونيا فيناتزي»، وهي صحافيّة إيطالية متخصّصة في القضايا السياسيّة والنقابيّة والاجتماعيّة، أنّ الفدراليّة القائمة على الديمقراطيّة المباشرة دعامةٌ أساسيّة لسويسرا، إذ برغم من فقدانها بعضَ بريقها على مدى قرن ونصف من وجودها، إلّا أنها ما تزال نموذجًا ناجحًا للعالم.[١٧]

في حين يعتبر دانيال فارنير، وهو خبير ومحلّل سياسي سويسري-أميركي ونائب سابق لمدير معهد الدراسات العليا بجنيف، أنّ الفدراليّة نظام وليست حالة مزاجيّة، وهذا ما يجعل النظام السويسري نظامًا قويًّا جدًّا. فعلى الرغم من حقّ المواطنين في إطلاق حملة للاستفتاء أو مبادرة شعبية، فإنّ النظام يقوم على الأحزاب السياسيّة. فمن دون هذه الأحزاب السياسيّة، لن تكون فكرة الديمقراطيّة المباشرة فاعلة. وعلى الرغم من أنّ نظام الديمقراطيّة المباشرة في سويسرا يسمح للشعب بإلغاء قرار

١٧- فيناتزي، سونيا، الفدراليّة السويسرية... أنموذج للاستقلالية المالية للبلدان الأخرى، مقال في النشرة الإخبارية السويسرية الإلكترونية SWISSINFO.CH، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، www.swissinfo.ch.

alhan farhat.indd 38 3/17/2021 11:55:24 AM

صادر عن المشرّع، إلّا أنّه راسخ بقوّة في أنظمة الأحزاب التقليديّة. وبهذا المعنى، فإنّ الأحزاب السياسيّة القائمة تتبنّى موقفًا حول استفتاءٍ ما أو مبادرة ما، ثمّ توجِّهُ مؤيديها للتصويت نحو خيار أو آخر.[١٨]

خلاصةٌ في الفدراليّة السويسريّة

في سويسرا يمثّل شعور الكانتونات جماعات لغويّة وعرقيّة مختلفة، وكان لا بدّ من إقناعهم بأنّ عليهم بناء كيان مشترك حتى ولو بدا لهم هذا الكيان اصطناعيًّا بكلّ المقاييس... إذ إنّ انتماء كلّ شعب من شعوب الكانتونات (على الرغم من أنهم كانوا يُعرفون جميعا تحت اسم «السويسريين») كان في المقام الأوّل لكانتونه، مع وجود القدر القليل من القواسم المشتركة بين شعوب الكانتونات الأخرى.

وأخيرًا وليس آخرًا، واجهَ بعضُ الكانتونات صراعات داخليّة خطيرة. ففي كانتون «بازل» على سبيل المثال، لم يكن الحَضَر مُستعدًّا للتخلّي عن سيطرته السياسيّة على المناطق المحيطة به. وبعدما باءت محاولات التسويّة بين الحَضَر والريف بالفشل، انفصَلَت المَنطِقتان إحداهُما عن الأخرى، لتحصل كلّ منهما على استقلالها كنصف كانتون. وهكذا لم يكن تحقيق فكرة الدولة الوطنية بالشيء اليسير في ظلّ تقلّص التطلّعات والآفاق السياسيّة في العديد من الكانتونات بدلًا من اتّساعها. وكان من الممكن أن تظلّ هذه الكانتونات مهدّدة بخلافاتها الداخليّة التي كانت ستؤدّي إلى اختفائها من خريطة أوروبا لولا قيامها بالاتّحاد في ما بينها لتشكّل دولة إقليميّة واحدة. والأسئلة التي تُطرَحُ هنا: ما هي الأسباب

١٨- دانيال، فارنير، سلطة الشعب في سويسرا ديمقراطية مباشرة وفي فرنسا احتجاجات في الشوارع، مقال في النشرة الإخبارية السويسرية الإلكترونية SWISSINFO.CH، 29 كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، www.swissinfo.ch.

alhan farhat.indd 39 3/17/2021 11:55:24 AM

وراء اتّحاد الكانتونات؟ هل هي أسباب اقتصاديّة بحتّة أم ضغط خارجيّ لا يمكن دفعه؟ أم هو هاجسُ الديمقراطية لدى الشعب السويسري وما يحمله من قيم وثوابت اجتماعية ثقافيّة حضاريّة؟ هي طروحات وأسئلة تحتاج بحثًا معمّقًا ومتخصّصًا في الشأن السويسريّ، ولكن هذا البحث سيكتفي بسرد وتوصيف تاريخ الفدراليّة السويسريّة وشكلها الحالي بالأنظمة التي تديرها.

المطلب الثاني: الفدراليّة العربيّة (العراق أُنموذجًا)

بعد البحث في الفدراليّة السويسريّة، وهي إحدى أهمّ الفيدراليّات الغربيّة وربما أنجحها وفق ما ورد في مقالات الباحثين وكتاباتهم، وجبَ البحث في فيدراليّة عربية هي الفدراليّة العراقية التي صَنَّف الباحثون شعبها إلى جانب شعب جمهورية الكونغو، على أنّه من مجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع المسلّح، لم يتمّ الانتهاء بعد من صياغة دستورها الفيدرالي. فحتى لو كانت الفدراليّة شأنًا عالميًّا، فهذا لا يعني أنها متشابهة في جميع الدول، بالتالي من الجدير ذكره أنَّ التشابه في الشكل الفيدرالي بين الدول لا يعني البتّة التشابه بالجوهر أو بآليات تطبيقها.

أمّا التجربة الفدراليّة العراقيّة فما تزال حديثة العهد، وإلى جانب ذلك لقد ولدت من رحم التناقضات الداخلية على أنواعها، والتدخّلات الخارجيّة التي تخرج عن إطار سيطرة قرار الشعب العراقي واستقلاليته. كلّ هذه التناقضات والتدخّلات قد انعكست سلبًا على مسألة تطبيق الفدراليّة وآليات تنفيذها بشكلٍ صحيح وسليم، وهذا ما قد يلاحظه الباحث أو مراقب الشأن العراقي حتى يومِنا هذا بعد أكثر من خمسة عشر عامًا على سقوط نظام صدّام حسين.

alhan farhat.indd 40 3/17/2021 11:55:24 AM

ويبقى هاجس الأغلبيّة من بين المسؤولين العراقيين والقيّمين على الشعب العراقي بالإضافة إلى كوادر الشعب نفسه، أنْ تكون خطورة تطبيق الفدراليّة من باب الالتزام بمبدأ اللّامركزية الإدارية في حال تمّ الأخذ في الاعتبار مسألة الطبيعة التكوينية والديمغرافية للشعب العراقي، ما قد يؤدّي «برأيهم» إلى تقسيم المقسّم وتجزئة المجزّأ في بلدهم العراق.

فمن البديهي أنّ الاختلاف بين مكوّنات الشعب الواحد بتعدّد أشكاله سمةٌ لا يمكن تجاهلها لأيّ سببٍ كان، فالتبايُن العِرقي والديني واللّغوي والاجتماعي والاقتصادي أمرٌ طبيعي في كلّ مجتمع. لكنّ الفرق بين المجتمعات البشريّة التي تحتوي تعدّدية معيّنة أو تحمل تبايُنات كالتي ذكرناها يكمن في قدرة المؤسّسات الرسميّة على التعامل بحكمة ودقّة مع هذه المكوّنات أو التفاصيل بما يضمن التعايش السلمي ويرفع شعور الغُبن عن أيّ فئة من الفِئات. وهنا تحديدًا تكمن مسؤولية الدولة في تحقيق السلام والاستقرار للشعب من خلال اختيار نظامٍ سياسيّ مناسب من أجل إدارة مجتمعات مشابهة.

بالعودة إلى مقدّمة البحث هذا حيث وردَ، بالاستناد إلى التجارب الدولية السابقة لدولٍ من مختلف أنحاء العالم كانت قد وصلت إلى نتيجة، أنّ النظام الفدرالي هو النظام السياسي الأمثل لتحقيق الانسجام بين مكوّنات المجتمع المختلفة. ذلك لأنّه يضمن مشاركة الجميع في العملية السياسية فلا غلبة لأكثريةٍ على أقليّة من خلال تأمين القدر الكافي من الاستقلالية الممنوحة لحكومات الأقاليم من أجل إدارة شؤونها الداخليّة وتسييرها بالشكل المطلوب من أجل تحقيق الوحدة الوطنيّة وتعزيزها.

فألمانيا توحّدت بالفدراليّة بعد تقسيمها جغرافيًا بين شرقيّة وغربيّة... كذلك سويسرا أصبحت دولةً فيدراليّة متطوّرة مستقرّة بعد حروبٍ ضارية

alhan farhat.indd 41 3/17/2021 11:55:25 AM

بين أكثريةٍ وأقليّة دينيّة، أمّا أمّ الفيدراليّات في العالم -يُقصد بها الولايات المتّحدة الأميركية- فقد توصّلت بدورها لتكون أقوى دولة في العالم بعد أن تخطّت حروبًا أهليّة شعواء جعلت منها دولة اتّحاديّة لا تُقهر وأصبح شكل الدولة اتّحاديًا أساسُه الطرح الفيدرالي. فهل ستكون الفدراليّة خشبة الخلاص لجمهوريّة العراق العتيدة؟!

لا يخفى على أحد أنّ العراق من البلدان التي تحمِلُ تنوّعًا عرقيًّا وطائفيًّا، يعكس وجود أقليّات متعدّدة دينيًّا، لغويًّا وثقافيًّا. ويمكن لأي باحث في الشأن العراقي، منذ نشوء الدولة العراقيّة في العام ١٩٢١، أن يُلاحِظَ بأنَّ العراق كان وما يزال حتى اليوم يعاني أزمةَ اختيار نظام سياسيّ يتلاءم وطبيعتَهُ المتنوّعة، حيث يُرفَع الغُبن والتهميش والاضطهاد عن أي مكوّن اجتماعي في المجتمع العراقي الأشمل... لهذا نجد العراق قد عانى ما عاناه من ثورات وحروب أهليّة وديكتاتوريّات سَجَنَت الشعب العراقي طوال القرن العشرين خلف قضبان القمع!

فمع انتهاء الحرب الأميركية على العراق في العام ٢٠١٣، ارتأت واشنطن أنّ النظام السياسيّ الأمثل لإدارة العراق الجديد هو النظام الفيدرالي القائم على تأسيس السلطة بين المركز والأقاليم، ويتمّ ذلك وفقًا لدستورٍ موحّد يضمن حقوق كلّ مكوّنات الشعب العراقي.[١٩]

لمحةٌ تاريخيّة في فيدراليّة العراق

لقد عَرَفَ العِراق نِظام الحُكم الفدرالي لأول مرّة في العهد العثماني، فكان مشابهًا تمامًا لشكل الفدراليّة في الولايات المتّحدة الأميركية، وقد طبّقه الوالي «مدحت باشا» (١٨٦٩-١٨٧٢)، الذي قَسَّم العراق إلى

١٩- الربيعي، أثمار، الفدراليّة الألمانية والمشروع الفيدرالي المقترح في العراق، دراسة مقارنة، العدد الأربعون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

alhan farhat.indd 42 3/17/2021 11:55:25 AM

ثلاث ولايات بين «بغداد»، «الموصل»، و«البصرة»... كما تضيف بعض الدراسات ولاية «شهرزور» لتصبح فدرالية العراق من أربع ولايات.[٢٠]

أمّا من الناحية القانونية والدستورية، فلم تُشِر أيّ من الدساتير التاريخيّة التي اعتمدها العراق إلى مفهوم الفدراليّة، لكن وعبر التاريخ أكّدت الدساتير العراقيّة حقوقَ الأقليّات في العيش بسلامٍ وبحرّية ضمن إطار الوحدة الوطنيّة.

ومن الضروري الإشارة إلى تعديلٍ دستوري مهمّ عبر التاريخ العراقي، فبغض النظر عن التعديلات الدستورية التي حصلت في الأعوام ١٩٢٥ – ١٩٦٣–١٩٦٦ يأتي التعديل الدستوري للجمهوريّة العراقيّة الرابعة في العام ١٩٦٨ بحيث أُصدِر وعُمِل به عام ١٩٧٠ والذي انتهى حكمًا بعد دخول الجيش الأميركي أراضي العراق وقضى على نظام صدّام حسين في العام ٢٠٠٣، حيث نصّت المادة الثامنة منه حرفيًّا ما يلي: «إنّ العراق يُقسَّم إلى وحداتٍ إداريّة تُنظَّمُ على أساس الإدارة اللامركزية وتتمتّع المنطقة التي غالبية سكّانها من الكُرد بالحكم الذاتي.»[٢١]

فمن الناحية النظريّة أوجد هذا التعديل الحلّ للمسألة الكرديّة، لكنّهُ لم يُطبَّق بالشكل الصحيح أو بالوسيلة السليمة إذا صحّ التعبير، لهذا لم تُحَلّ المسألة الأكثر تعقيدًا في تاريخ العراق، أي الأزمة الكرديّة. أمّا الخلَل في التطبيق، فكان واضحًا جليًّا في منح السُلطة المركزيّة صلاحيات أوسع من صلاحيات حكومة الإقليم على الرغم من اعتماد اللّامركزيّة الإداريّة. وهذا تمامًا ما جعل الشعب الكُردي أسير قرارات الحكومة المركزيّة

٢٠- المصدر نفسه.

٢١- الربيعي، أثمار، الفدراليّة الألمانية والمشروع الفيدرالي المقترح في العراق، دراسة مقارنة، العدد الأربعون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

alhan farhat.indd 43 3/17/2021 11:55:25 AM

ودفعهم إلى الثورة بين الحين والآخر على قوانين وأحكام اعتبروها تمسّ بمسألة وجودهم وحرّياتهم بشكلٍ مباشر.

إنَّ المسارَ الدستوريّ الذي شَهِدَهُ العِراق عَرَفَ مَنحًى عَكسيًّا في مسألة الانتقال من المَلَكيّة إلى الجمهورية، فبدل تصحيح الشوائب الدستوريّة التي عَرَفَتها المَلَكيّة، جاءت الدساتير مُختزلة، ومغيِّبة لقواعد أساسيّة كان يفترض أن تتضمّنها، لناحيَة إنشاء السلطات وتنظيم العلاقة بينها.[٢٢]

بعد الاحتلال الأميركي للعراق، صدر في ٢٠٠٤/٠٣/٨ قانون إدارة الدولة العراقيّة للمرحلة الانتقاليّة، وقد نصّت المادة الثامنة منه بأنّ العراق دولة اتّحاديّة فدراليّة.[٢٣] وتُعتَبر هذه الوثيقة الرسميّة القانونيّة هي الأولى مِن نوعها في العراق، والتي تؤكّد النظام الفيدرالي نظامًا سياسيًّا مُعتمدًا لحُكمِ العِراق. وقد تمّ اعتماده بشكلٍ دائمٍ في ٢٠٠٥/١٠/١٥ وفقًا للاستفتاء الشعبيّ العام عليه الذي أقَرَّ الدستور العراقي الدائم، والنِظام الفدرالي بشكلٍ يتماهى مع الدستور الانتقالي المنصوص.

ومِن خِلال ما ذُكر من تعديلاتٍ دستوريّة متتاليّة على العراق، من الواضح بأنّ العراق لم يصل ولو للحظةٍ واحدة إلى مرحلة إتمام تطبيق النظام الفيدرالي بكامل فصوله. ففي عهد العثمانيين كان مسلوبَ القرار بمركزيّة قرار السلطان نفسه، وفي حكومات الانقلابات كانت تحكمه مركزيّة دكتاتوريّة القائد أو الزعيم أو الرئيس فتقضي على امتيازات الأقاليم والمناطق، وصولًا إلى النظام الفيدرالي المنصوص عليه تحت الوصاية الأميركية الذي لم يجد بعدُ طريقه إلى التطبيق الشامل.

٢٢- زخّور، سليم، النظام السياسي والدستوري في العراق، الطبعة الأولى، بيروت، توزيع دار سائر المشرق، ٢٠١٤.
٢٣- الربيعي، أثمار، الفدراليّة الألمانية والمشروع الفيدرالي المقترح في العراق، دراسة مقارنة، العدد الأربعون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

alhan farhat.indd 44 3/17/2021 11:55:25 AM

الدّافع الرئيسيّ إلى طرح الفدراليّة في العراق الجديد

قد يكون السبب الرئيس في البحث عن الاتّحاد الفيدرالي للدول هو إيجاد أطر سياسيّة تناسب وتتلاءم مع المجتمعات المتنوّعة والمتباينة، ومن خلال ما وَرَدَ في ما خصّ تعريف الفدراليّة والبحث في الفدراليّة الغربية وتاريخها كما ظروف نشأتها، نُدرِك بأنّ للاتّحاد الفدرالي مهمّة أوليّة تقضي بخلقِ مجتمعٍ موحَّد مُتجانسٍ في جسمٍ اتّحاديّ يُشكِّل اتّحادًا وطنيًّا مُتكامِلًا من جهّة، ويُساهِم في منحِ حكمٍ ذاتيّ «جُزئي» لولايات أو مناطق أو أقاليم كانت تُطالب دومًا باستقلالها من جهّة أخرى، لكن في ظلّ الرؤيَة السياسيّة العامة للدولة التي تشكّل جزءًا لا يتجزّأ منها.

هنا تحديدًا تظهر للباحِث مهمّة أكثر عمقًا وأهمّية للفدرالية، تتمثّل في مواجهة الانفصال وتقسيم الدولة بتفادي الحروب والنزاعات الداخلية من خلال تقديم حلول سياسية واعية تكرّس عدالة التمثيل وتوزيع السلطات بشكلٍ عادل بين جميع مكوّنات المجتمع، وهذا الأمر لا يمكن حدوثه إلّا من خلال نَشرِ الوعي والثقافة السياسيّة المتقدّمة التي تساعد على تحقيق هذا النظام.

وفي حال أردنا الغوص في الأسباب الكامِنة خلف طَرحِ الفدراليّة في العراق، فتِلك أسبابٌ ليست ببعيدة عن التي أصابت دولًا عُظمى فدراليّة قبل أن تدرك الاستقرار والتطوّر والنمو. فالنزاعات الداخليّة التي أجّجتها الفتن الطائفيّة (الإسلاميّة-المسيحيّة) والمذهبيّة (شيعية-سنّيّة-كرديّة) إضافة إلى الاختلافات العشائرية الثقافية والفكرية، كفيلة بأن تكون سببًا رئيسًا لمحاولة إيجاد نظام يضمن التفاهم للاتّحاد، في حال كان الانصهار أمرًا مستحيلًا بين مكوّنات الشعب الواحد... كذلك لا يمكن التغاضي عن التدخّلات الخارجيّة في الشأن العراقيّ، ومن بينها الدوران البارزان على الساحة العراقية وهما الدور الأميركي والدور الإيراني.

alhan farhat.indd 45 3/17/2021 11:55:25 AM

مشكلة إقليم كُردستان القديمة الجديدة أزمة إقليميّة دوليّة وورقة سياسيّة تتجاذبها قوى البرّ وقوى البحر، بين دولٍ يهمّها تقسيم العراق من جهّة، ودولٍ أخرى تقاتل لإبقائه موحّدًا من أجل أجندات سياسيّة تخدم وجودها ومصالحها الإقليمية... يُلاحِظ الباحث وقوف القضيّة الكرديّة عاملًا رئيسًا في تأخّر اكتمال تطبيق الفدراليّة في العراق بسبب ضبابيّة الإخراج الأمثل لهذه المسألة. ولكن لن تكون الحلول طبعًا في نظام بعيد عن الاتّحاديّة. فمن الواضح أنّ الشكلَ متّفقٌ عليه لكنّ النِظام السياسيّ المَنوي اعتماده هو العقبة الأخيرة أمام اكتمال مشروع فدرلة العراق. وفي هذه المقاربة السياسيّة لفدراليّة العراق تتجلّى إجابة مقتضبة ردًّا على الإشكالية العامة لهذا البحث، مفادها أنّ الفدراليّة تكون كاملة التطبيق «حصرًا» عندما يتوافق الشكل مع النظام السياسيّ العام الذي يَراه الشعبُ بكلّ مكوّناته ملائمًا ومناسبًا لتطبيق مفهوم العدالة التمثيليّة والاجتماعية بشكلٍ صريح وصحيح.

هنا تجدرُ الإشارة إلى أنّ الفدراليّة لم تصدر عن الشعب العراقي كمبادرةٍ منه في إطلاق نظام بديل للنظام الدكتاتوري السابق، لكنَّه جاء نتيجةً لتوافق المُعارضة العراقيّة من خارج السلطة وبرعاية أميركية منذ العام ١٩٩١، حتى جاء مؤتمر برلين عام ٢٠٠٢ والمؤتمرات اللّاحقة للمعارضة التي كرّست مطلب إنشاء العراق الفدرالي، وصولًا إلى إقراره بموجب الدستور الدائم عام ٢٠٠٥.[٢٤]

المبحث الثاني: الفدراليّة والدساتير

يعرضُ البحث للهويّة الفِدراليّة خاصة بعد تعريفها وسَردِ تاريخ نشأتها بشكلٍ مقتضب وتبيان ماهيّتها في أنواع الفدراليات وعلاقتها بالقوانين

٢٤- الربيعي، أثمار، الفدراليّة الألمانية والمشروع الفيدرالي المقترح في العراق، دراسة مقارنة، العدد الأربعون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

alhan farhat.indd 46 3/17/2021 11:55:26 AM

العامة والخاصة المحليّة منها والعالميّة... وبعد مقاربة الفدراليّة الغربيّة وتحديدًا سويسرا، والفدراليّة العربية في الشرق وتحديدًا العراق، أصبحنا قادرين على تكوين صورة عامة عن الدول الفدراليّة، فيتبقّى البحث في علاقة النِظام الفدرالي بالدساتير والقوانين المرعيّة الإجراء.

ذكر الكاتب والمفكّر السياسيّ جورج أندرسون في كتابه «مقدّمة عن الفدراليّة» أنّها تأتي في أشكال متنوّعة ومضامين مختلفة. فشرح ذلك في كتابِه بإسهابٍ معتبرًا أنّ الأنظمة الفدراليّة تختلِفُ اختلافًا كبيرًا في ما بينها من حيث تكوينها الاقتصاديّ والاجتماعي ومؤسّساتها. فهي تتضمّن دولًا كبيرة للغاية ودولًا صغيرة للغاية، ودولًا غنيّة ودولًا فقيرة، ودولًا مُتجانِسة السكّان ودولًا متنوّعة السُكّان. كما وتختلف الهياكل الفدراليّة. فيمكن للاتّحادات الفدراليّة أن تضمّ ما بين وحدَتين إقليميتَين إلى أكثر من ٨٠ وحدة، ويتّسم بعض الأنظمة الفدراليّة بالمركزية الشديدة.[٢٥]

ومن الواضح أنّ ما قاله المفكّر أندرسون يُحاكي بموضعٍ ما إشكاليّة البحث الرئيسة التي تتلخّص بالعنوان الرئيسيّ: الفدراليّة شكلٌ للدولة أم نظام؟! ليتبيّن أنّ أندرسون وكثيرين معه -كما سنظهر في الفصول اللاحقة- يقارِبون الفِدراليّة على أنها شكلٌ ونظامٌ للدولة على حدٍّ سواء! فهل فعلًا تتأرجح الفدراليّة بين كونها شكلًا خارجيًا للدولة ونظامًا سياسيًّا داخليًا في الوقت عينه؟! هذا ما سيكشفه البحث لاحقًا.

وانطلاقًا من ماهيّة الهويّة الفدراليّة، استُهِّل البحث بالخصائص التي تجعل نظامًا ما في دولة ما حكومة فدراليّة... فمن خصائص النظام السياسيّ الذي يهدف إلى إنشاء حكومة فدراليّة، هو أن يكون هناك

٢٥- أندرسون، جورج، مقدّمة عن الفدراليّة، منتدى الاتّحادات الفدراليّة، ترجمة مها تكلا، ٢٠٠٧.

alhan farhat.indd 47 3/17/2021 11:55:26 AM

على الأقل مستويان من الحكومة، واحدٌ للدولة ككلّ وواحد للأقاليم. وكلّ حكومة لها علاقة انتخابية مباشرة مع مواطنيها. وهناك أسماء كثيرة للأقاليم ومنها: **الولايات** كما هو الحال في أميركا، الهند، نيجيريا، أثيوبيا، البرازيل... أو تسمية **المقاطعات** كحال الأرجنتين، كندا، وباكستان، بالإضافة إلى تعبير **لاندر** المتعارف عليه في النمسا وألمانيا، و**الكانتونات** كما وجدنا في الفدراليّة السويسريّة. وهناك أقاليم ومجتمعات كما في بلجيكا، بالإضافة إلى تسمية مناطق حكم ذاتي كما في إسبانيا، أمّا روسيا فتضمّ خليطًا ممّا ذُكر ففيها جمهوريّات وأقاليم ومناطق حُكم ذاتي ومدنًا ذات أهمّية فدراليّة.

إنّ مِن خصائِص النِظام السياسيّ المؤسّس لقيامة حكومة فدراليّة في ما خصّ الدستور المكتوب فيها، أنّه لا يمكن للحكومة الفدراليّة تعديل بعض أجزائِه بمفردها! بل تحتاج التعديلات الرئيسة التي تؤثّر في الوحدات المكوّنة بصفةٍ عامة إلى موافقة أساسيّة منها، بالإضافة إلى الحكومة المركزيّة. **كما أنّ الدستور هو الذي يقوم رسميًّا بتخصيص السُلطات التشريعيّة بما فيها السُلطات الماليّة لمستويَي الحكومة بما يَضمَنُ قَدرًا من الاستقلال الذاتيّ الحقيقي لكُلّ مُستوى.**

كما أنّ النظام السياسيّ للحكومة الفدراليّة يتوافر فيه عادة بعض الترتيبات الخاصة لتمثيل الوحدات المكوّنة في المؤسّسات الرئيسة بحيث تسمح للأقاليم بالمشاركة في صنع القرار المركزي. ويتمّ إعادة إعطاء الوحدات الصغرى وزنًا أكبر بما قد يَسمح عدد السُكّان فيها، بحيث توجد إجراءات ومؤسّسات لتسهيل العلاقات بين الحكومات وتنسيقها.

بالتالي، وفي حال كان هناك مضمون جوهري للفدراليّة، فإنّ هناك مستويَين قائمَين من الحكومة على الدستور ولكلٍّ منهما استقلاليّة ذاتيّة

alhan farhat.indd 48 3/17/2021 11:55:26 AM

حقيقيّة. وتُعتبر الحكومات في كلّ مُستوى مسؤولة بشكلٍ أساسيّ أمام جمهور ناخبيها.

المطلب الأوّل: الاتّجاهات السياسيّة المساعدة في قيام الفدراليّة

بين الفاشيّة والشيوعيّة والليبراليّة وغيرها من الاتّجاهات السياسيّة المُتعارف عليها عالميًا والتي تكوّنت بموجبها دول العالم وفق أنظمة سياسيّة متباينة ومختلفة، لا شّك أنّ الفدراليّة لا تتوافق مع كلّ الاتّجاهات وذلك لاعتبارات عدّة... وقبل ربط الفدراليّة بالاتّجاه أو الاتّجاهات الأكثر ملاءمة لها، من الأجدى القراءة في مسار بعض الاتّجاهات منذ نشأتها والدول التي اعتمدتها.

فـ«الشيوعية» مذهب فكري يقوم على الإلحاد، قوامه أنّ المادة هي أساس كلّ شيء، ويفسِّر التاريخ بصراع الطبقات وبالعامل الاقتصادي. وقد ظهرت الشيوعيّة في ألمانيا على يد ماركس وإنجلز، وتجسّدت في الثورة البُلشفية التي ظهرت في روسيا سنة ١٩١٧ بتخطيطٍ من اليهود، وتوسّعت على حساب غيرها بالحديد والنار. ويُعتبر لينين المسؤول عن وضع الشيوعيّة موضع التنفيذ، وبعده ستالين الذي كان يشغل منصب سكرتير الحزب الشيوعي.

ومن أهمّ أفكار الشيوعيّة ومعتقداتها إنكار وجود الله وكلّ الغيبيات، والقول إنّ المادة هي أساس كلّ شيء. وقد فسّروا تاريخ البشريّة بالصراع بين البرجوازيّة والبروليتاريا، أي بين الرأسماليّين والفقراء، وينتهي هذا الصراع حسب زعمِهم بدكتاتوريّة البروليتاريا أو ما يسمّى حسب اللّغة الماركسيّة بالاشتراكيّة. والشيوعيّون يحارِبون الأديان، ويعتبرونها وسيلة لتخدير الشعوب، وخادمًا للرأسماليّة والإمبرياليّة والاستغلال. يحاربون

alhan farhat.indd 49 3/17/2021 11:55:26 AM

المُلكيّة الفَرديّة، ويقولون بشيوعيّة الأموال وإلغاء الوراثة. إنّ كلّ تغيير في العالم في نظرِهم إنّما هو نتيجةٌ حتميّة لتغيّر وسائل الإنتاج، وإنّ الفِكر والحضارة والثقافة هي وليدة التطور الاقتصادي بل هم يؤمنون بالمبدأ المكيافيلّلي القائل إنّ الغاية تبرّر الوسيلة. وقد قال أحد أبرز أهمّ قادتهم «لينين» قولًا فيه من الشموليّة ما يكفي ليُوضح بشكلٍ جليّ جوهر الاتّجاه الفكري الشيوعي: «إنّ هلاك ثلاثة أرباع العالم ليس بشيء... إنما الشيء الهام هو أن يُصبح الربع الباقي شيوعيًّا.[٢٦]»

وهناك اتّجاهٌ سياسيّ آخر ألا وهو «اللّيبرالية»، ويمكن لأي باحث أن ينطلق من قول يُعتبر أساس انطلاقة هذا الاتّجاه: «دعه يعمل دعه يمرّ»، ولا شكّ أنّ الهدف الرئيسيّ من اعتماد الليبرالية غاية اقتصادية بحتة، أو أنّه يهدف إلى تحقيقها كحدّ أدنى. ومن زاوية أخرى لا تعني الليبرالية «الحرّية المطلقة»، فهي تؤيّد الحرّية الفرديّة لكنّها تَمنَح الدولة دورًا في التدخّل لضمانِ المُساواة والحرّيات والعدالة الاجتماعيّة. فلا يمكن لفردٍ أن يَحتكِر الحرّيات أو أن يحتكِر القرار الإنتاجي في الاقتصاد أو حتى القرار السياسيّ في الحكم. فالحرّية، حسب الاتّجاه الفدراليّ، محكومةٌ بالقوانين المرعيّة في المجتمعات كما أنّ الحرّيات في الليبرالية من حيث المبدأ تنتهي حيث تبدأ حرّية الآخرين. ولا يحقّ لغير أنظمة الدولة ومؤسّساتها الحاكِمة ممارسة الوصاية على الناس.

ومن الجدير ذكره أنّ الأنظمة السياسيّة تختلف بين الدول التي تعتمد على هذا الاتّجاه، فالليبرالية الفرنسية مغايرة لليبرالية الأميركية أو حتى لليبرالية اليابانية على سبيل المثال.[٢٧]

٢٦- الجهني، مانع بن حمّاد، الموسوعة الميسّرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، دار الندوّة العالميّة للطباعة والنشر والتوزيع، المجلّد الأول، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧، ص ٩٢٩-٩٣٤.

٢٧- آل الشيخ، محمد، مقال بعنوان ما هي الليبرالية، جريدة العربية، تاريخ النشر ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ www.alarabiya.net.

alhan farhat.indd 50 3/17/2021 11:55:27 AM

ومن ناحيةٍ أخرى ظهرَ مصطلح «الفاشيّة» للمرّة الأولى مع موسيليني بوصفِه لحركة سياسيّة جمعت بين التعصّب القومي والعداء لكلٍّ من اليساريّة والسياسة المُحافِظة في العام ١٩١٩. وبعد ثلاث سنوات استطاع بينيتو الوصول إلى سدّة الحكم وتولّى مقاليد السُلطة على رأس ائتلاف يدعمه المحافظون. فبدأ منذ العام ١٩٢٦ بالتأسيس لدكتاتوريّة واسعة النطاق، أخذت في الانتشار عالميًّا خارج إيطاليا. بالتالي إنّ اتّجاه الفاشية يُعادل ويوازي الاتّجاه النازيّ المؤسّس على «يوتوبيا عنصريّة» بناءً على أفكار هتلر، وجميعها اتّجاهات قوميّة شموليّة.

وقد ذكر الكاتب والفيلسوف الإسباني خوسيه أورتيجا جاسيت «عن الفاشيّة» في العام ١٩٢٧، فقد اعتبر أنّ الفاشية لها ملامح غامضة لأنها تحوي أكثر المضامين تضادًّا؛ فهي تؤكّد السلطويّة، تؤسّس للثورة وتحارب الديمقراطيّة المعاصرة. ومن ناحية أخرى، لا تؤمن بالعودة إلى أي حكم سابق. ويبدو أنها تقدّم نفسها باعتبارها صورة للدولة القويّة، بينما تستخدم أكثر الوسائل قدرة على تفكيكها، وكأن الفاشيّة فصيلٌ هدَّام أو جماعة سريّة. وأيًّا كانت طريقة تناولنا الفاشيّة، فسنجد أنها تمثّل الشيء ونقيضه في الوقت نفسه.[٢٨]

وانطلاقًا من الاتّجاهات السياسيّة المذكورة أعلاه يمكن استنتاج أكثر الاتّجاهات مُلاءمة مع الفدراليّة أو أكثرها تماهيًا مع جوهر الإطار الفدراليّ الذي قام أصلًا على فكرة الاتّحاد بين مكوّنات الشعب المتعدّد الهويّات، أو المجتمع الذي تتناهشه نزاعات وخلافات عموديّة قاسية. فالفاشيّة وشقيقتها النازيّة تقومان على فكرة شموليّة مُطلقة، يحكمهما

٢٨- باسمور، كيفين، الفاشية مقدّمة قصيرة جدًا، مؤسّسة هنداوي للتعليم والثقافة، ترجمة رحاب صلاح الدين، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.

alhan farhat.indd 51 3/17/2021 11:55:27 AM

التعصّب والتزمّت وإلغاء الآخر، كذلك ترفض الشيوعيّة في مكانٍ ما أي اتّجاه مغاير بالجوهر، كرفضها الأديان مثلًا، ونشرها العلمانيّة المُلحِدة التي تنطلق من المادة البحتة والسابقة حسب اعتقادهم للفكرة. فالدول التي ستحكمها الشيوعيّة لا شك ستقود بطريقة غير مباشرة إلى دكتاتوريّة موحشة وبخاصة في المجتمعات التي تعدّدت فيها الهويّات المجتمعيّة تحديدًا تلك التي تحوي هويّات دينيّة والتي ستشعر بالغبن والإجحاف جرّاء المبادئ الشيوعيّة الرافضة لكلّ ما يمتّ للأديان بصلة. تبقى الليبراليّة المُنطلقة من المبادرة الفرديّة والتي تؤمن بالديمقراطيّة وبالحرّية الفرديّة والمساواة مع منح الدولة دور المتدخّل الحَكَم لبسطِ العدالة في المجتمع الذي تحكمه، هي الأقرب للمساهمة في تشكيل أرضيّة ملائِمة للفدرالية. فنخلص إلى الاستنتاج بأنّ الليبراليّة هي الاتّجاه الأكثر ملاءمة لقيام الفدراليّة، والدليل على ما ذكرناه هو أنّ الدول الـ٢٨ التي طبّقت الفدراليّة جميعها تبنّت الفكر الليبرالي حتى استطاعت وضع نظام سياسي اتّحادي لقيام حكومتها الفدراليّة. فنأخذ على سبيل المثال: الولايات المتّحدة الأميركية، ألمانيا، سويسرا، جزر القمر، العراق -أصبح ليبراليًّا بعد سقوط نظام صدّام حسين- حتى روسيا تخلّت عن شيوعيتها وعلمانيتها بفضل اتّجاه سياسيّ رابعٍ قوامه الليبرالية المتقدّمة وقد أوجده المفّكر والفيلسوف ألكسندر دوغين الملقّب بدماغ بوتين.

المطلب الثاني: الفدراليّة والأسس الدستوريّة

أورد «عرّاب الفدراليّة في لبنان»[٢٩] في كتابه «رؤية وخريطة طريق» بأنّ، في الفدراليّة التي تأتي على أنواع ودرجات متفاوتة الأشكال والصيَغ، «ليونة دستوريّة» في التكيّف المستمرّ والمستجدّات، غير متوافرة في

٢٩- لقبٌ يتداوله مؤيّدو الفدراليّة في لبنان يقصدون به المفكر اللّبناني الأستاذ أنطوان نجم، وهو أوّل من نظّر في الفدراليّة وصاحب مفهوم **الهويّة المجتمعية**، وله كتابات ومنشورات عديدة في هذا المجال.

alhan farhat.indd 52 3/17/2021 11:55:27 AM

أنظمة أخرى.[٣٠] وبالاستناد إلى ما ذكره الأستاذ نجم -وهو صاحب منشورات كثيرة من أجل فدرلة لبنان، وقد يكون الأكثر نشرًا وإصدارًا لمقالات وكتب حول موضوع الفدراليّة في لبنان- يتبيّن الباحث أنّ الفدراليّة كفكرةٍ عامة قد تكون على أشكال وصيغ عدّة. أمّا الصيغ في الدول فتعني الدساتير والقوانين الرسميّة، أكانت أعرافًا أم نصوصًا مكتوبة. وهنا نربط ما قاله الأستاذ أنطوان مع إشكالية البحث؛ مستنتجين أنّ الفدراليّة المُطلقة أو الكاملة لا بُدَّ لها أن تكون شكلًا ونِظامًا على حدٍّ سواء. ولكن السؤال الذي يَطرحُ نفسه: ماذا عن باقي المفكّرين ودارسي الفدرالية، أيجدون فيها شكلًا ونظامًا على السواء أم أنهم يرون أنّ الفدراليّة لا تتوافق في الهيئتَين، فإمّا أن تكون شكلًا أو نظامًا؟ هذا ما سنتبيّنه مع نهاية البحث.

فكما ذُكِر سابقًا، إنّ الفدراليّة ليست قانونًا محدّدًا متوارثًا، كما أنها ليست دستورًا جامدًا، ولا حتى جوهرًا واحدًا على صعيد النُظم السياسيّة في ما بين الدول التي تعتمد الشكل الفدراليّ. بل إنّ الفدراليّة أقرب لتكون نهجًا عامًا تتحقّق ماهيته شكلًا ونظامًا، أو إذا صحّ التعبير هي الإطار التأسيسيّ للدول، التي تشهد نزاعات محليّة أو داخليّة أو حروبًا أهليّة، من أجل الانتقال من حالة الدمار إلى حالة الاستقرار.

ففي المثل العراقيّ، كانت الحكومة الانتقالية في العراق قد استلمت السلطة الرسميّة من سلطة الائتلاف الموقّتة في ٢٨ حزيران ٢٠٠٤، وعملت هذه الحكومة للمرحلة الانتقاليّة على إجراء انتخابات الجمعيّة الوطنيّة في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥. وقد أناط هذا القانون بالجمعية الوطنية كتابة مسوّدة الدستور الدائم، على أن تُعرَض المسوّدة للاستفتاء العام من قبل الشعب العراقي.[٣١]

٣٠- نجم، أنطوان، رؤية وخريطة طريق، دار سائر المشرق، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٤، ص ٩١.
٣١- زخّور، سليم، النظام السياسي والدستوري في العراق، الطبعة الأولى، بيروت، توزيع دار سائر المشرق، ٢٠١٤.

alhan farhat.indd 53 3/17/2021 11:55:28 AM

وفي المثل السويسري، تأسّست الفدراليّة وتطوّرت من دولةٍ تتناهشها الحروب والنزاعات الدينية، لتنتقل من كونفيدراليةٍ إلى فيدرالية (٢٦ كانتونًا) حتى وصل الحال بنظامها السياسيّ أن أصبحت الديمقراطيّة الشعبيّة فيها أقوى من الديمقراطيّة التمثيليّة، حيث إنّ الاستفتاءات والمبادرات الشعبيّة هي عناصر أساسيّة في النظام السياسي للبلاد، فيمتلك المواطنون سلطة إلغاء القوانين التي يتمّ تمريرها من قبل ممثّليهم في برن، ويكون لصوت الشعب الغلبة على صوت ممثّليهم.[٣٢]

ومن خلال هذَين المثلَين نتبيّن بأنّ الفدراليّة تقوم بعد توافق الشعب بأكمله على الاتّحاد، ووضع نظام سياسي يبسط عدالة التمثيل بالإضافة إلى ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية. من هنا نتوضّح علاقة الفدراليّة بالدساتير، في أنها علاقة تكافل وتضامن، أو إذا صحّ التعبير هي علاقة تكامل تامّ. فالفدراليّة لا يمكن لها أن تقوم بلا دستور اتّحادي واضح ينبثق عن استفتاء شعبي عام. أمّا صِلة الوصل الأساس بين الفدراليّة والدساتير، فلا يمكن لها أن تكون إلّا تجمّع الشعب نفسه، ليختار بدوره الفدراليّة كإطارٍ أوحد يضمن الاتّحاد واللحمة الوطنية.

تكون الدساتير مع الفدراليّة على مستويَين: الأوّل مركزي عام على مستوى الدولة، والآخر لامركزي على مستوى الولاية أو الإقليم أو الكانتون. وهذا لا يعني أن المستويَين منفصلان، قطعًا لا... إنما هما متكاملان، بحيث توجد ضوابط وحدود لدساتير الأقاليم أو الكانتونات لا تمكِّنهما من تخطّي الدستور العام، ولكن من زاوية أخرى، تمنحهما حُكمًا ذاتيًّا جُزئيًّا يسمح لهما بإدارة شؤونهما الداخليّة مع مراعاة القوانين العامة.

٣٢- دانيال، فارنير، سلطة الشعب في سويسرا ديمقراطية مباشرة وفي فرنسا احتجاجات في الشوارع، مقال في النشرة الإخبارية السويسرية الإلكترونية SWISSINFO.CH، 29 ديسمبر/كانون الأول، ٢٠١٨، www. swissinfo .ch.

alhan farhat.indd 54 3/17/2021 11:55:28 AM

لكن وكما أوردنا سابقا، توافق الدول حولَ العالم على الفدراليّة لا يعني بتاتًا وحدانيّة النظام السياسيّ الذي يديرون من خلاله شؤون البلاد.. فالأنظمة السياسيّة الفدراليّة تختلف من بلدٍ فدرالي إلى آخر.

إنّ مسألة وضع الدساتير في الدول الفدراليّة يتنقّل بين مراحل عدّة، تبدأ بمرحلة صياغة الدستور، التي تُستهلّ بعد انتخاب الجمعيّة الوطنيّة المعنيّة بالصياغة، والتي يجب أن تكون مؤلّفة من كلّ شرائح المجتمع بكلّ أطيافه وإلّا خسرت مبدأ عدالة التمثيل. فبعد تأسيس الجمعيّة الوطنيّة تُنتخب لجنة صياغة الدستور وتحدّد المدّة المطلوبة منها لكتابته، ومن بعدها تحدّد الجمعيّة الوطنيّة يوم الاستفتاء الشعبي على مُسَوّدة الدستور. لكن كلّ هذه التفاصيل يجب ألا تُنسينا فِكرة وجود معارضة سياسيّة سابقة لنظام سياسي سابق في الدول المُزعم تحويلُها إلى فدراليّة، حيث كانت تحاول تقديم مشاريع سياسيّة بديلة.

وتأتي الدساتير الفدراليّة في أبواب -كما هو الحال في الدستور العراقي الفيدرالي الحالي- يظهر فيها تحديد شكل الدولة، آلية عمل النظام وتشكيل السلطات بالإضافة إلى الحقوق. وإذا أخذنا على سبيل المثال الدستور العراقي فقد أتى على الشكل التالي:

- **الباب الأوّل:** تناول المبادئ الأساسيّة.
- **الباب الثاني:** ضمن الحقوق والحرّيات للشعب العراقي.
- **الباب الثالث:** تحديد السلطات الاتّحادية.
- **الباب الرابع:** تحديد خصائص السلطات الاتّحاديّة.
- **الباب الخامس:** خاصّ بسلطات الأقاليم.

alhan farhat.indd 55 3/17/2021 11:55:28 AM

- **الباب السادس:** خاصّ بالأحكام الختامية والانتقالية[٣٣].

بالتالي تنعكس الفدراليّة بفكرتها الاتّحاديّة على الدساتير بأبوابها وجوهر تشكيلها، فكما أنّ الفدراليّة تأتي على مستويَين مركزي ولا مركزي، أو عام وخاص. كذلك الدستور العام في الدولة الفدراليّة يجب أن يُراعي عمل السلطات المركزيّة كذلك سلطات الأقاليم مع تحديد خصائصها كافة مع أطُر تمثيل الشعب بطريقة عادلة في مراكز السُلطة وتحديد حقوقهم وواجباتهم على مستوى الدولة ومستوى الكانتونات أو الأقاليم.

ومما ذُكِرَ يظهر الاستنتاج الجَليّ لأيّ باحث ومفاده أنّ علم الفدراليّات علم يستند على القانون الدستوري بالأساس، غير أنّه من المستحيل أن يتمكّن من دراسة ظاهرة الفدراليّة، أو أن يَشْرَعَ أيُّ مُشَرِّع في خوضِ غِمار الفدراليّة -أكان في البحث أم التطبيق- من الزاويّة القانونيّة البحتة؛ ذلك لأنّ الرهانات السلطويّة هي في الأساس رهانات وتطلّعات وهواجس سياسيّة تتطلّب بحثًا معمّقًا.

٣٣- زخّور، سليم، النظام السياسي والدستوري في العراق، الطبعة الأولى، بيروت، توزيع دار سائر المشرق، ٢٠١٤.

alhan farhat.indd 56 3/17/2021 11:55:28 AM

الفصل الثالث

الواقع الفيدراليّ العالميّ

في الفصل الأخير يُقارب البحث الفدراليّة من منطلق عالمي، وليس على المستوى التاريخي والجغرافي حصرًا، فهو يبحث كذلك في علاقة الفدراليّة بمفهومَي المركزيّة واللامركزيّة الإداريَّين، في حال سيُكتب لها التحقّق في ظلّ النظامين على حدٍّ سواء أم أنها ستتحقّق في كنفِ نظامٍ واحد منهما. كما ستتبيّن، من خلال البحث، انعكاسات الفدراليّة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في الدول التي تعتمدها أو التي تخطّط لاعتمادها.

كما ستقارب الفدراليّة في هذا الفصل، وتحديدًا في المبحث الثاني، الواقع الديمغرافي في الدول التي تعتمدها عالميًّا، مع الأخذ في الاعتبار معيار تبايُن الحضارات وتمايزها بالثوابت والثقافات والرؤى التنموية، أي لناحية تعدّدية الهويّات المُجتمعيّة وتطوّرها عبر التاريخ وتفاعلها مع الجغرافيا.

المبحث أول: الفدراليّة الإداريّة والمؤسّساتيّة

لمجرّد ورود مفهوم الإداريّة أمام أي باحث، لا شكّ أنّه سيواجه مفهومَين أساسيَّين هما المركزيّة الإداريّة واللامركزيّة الإداريّة. وبما أنّ هذا البحث يتناول الفدراليّة ومهمّته تبيان ماهيّة هذه الأخيرة بين الشكل والنظام، فمن المفروض أن يوضح العلاقة بين الفدراليّة من جهّة

alhan farhat.indd 57 3/17/2021 11:55:28 AM

والمركزيّة واللامركزيّة الإداريّة من جهّة ثانية. ومن ثمّ مقاربة انعكاسات الفدراليّة وتأثيرها في الواقعَين الاقتصاديّ والاجتماعيّ.

المطلب الأوّل: علاقة الفدراليّة بالمركزيّة واللامركزيّة

لتحديد جوهر العلاقة بين الفدراليّة ومفهومَي المركزيّة واللامركزيّة الإداريتين، لا بدّ من شرح مقتضب عنهما. يعتقد بعض الباحثين أنّ جذور اللامركزيّة الإداريّة تعود إلى الحقبة الأولى من التاريخ البشري، عندما أهِلَ البشر الأرض، حيث شَرَعَ في البحث عن أسسٍ لتنظيم حياته اليوميّة، وخاصة بعد امتلاك القُدرة على تربية الحيوانات والعمل على حماية قطعانِهم، حتى مع اكتشاف الزراعة حيث بدأ توزيع الأدوار بين الأفراد من أجل إدارة عمليّة الإنتاج بنجاح، أو من أجل حفظ المياه وتوزيعها... من هنا ولدت الحاجة لدى الإنسان الأوّل لخلق تقسيمات جغرافيّة خاصة بكلّ مجموعة سكّانية، فبدأت عملية نشوء الممالك الصغيرة ومن ثمّ الإمبراطوريّات التي تشكلّت من ممالك صغيرة مستقلّة إداريًّا وماليًّا عن الإمبراطوريّة، لكنها تتشارك في ما بينها نظام الحكم الخاضع تمامًا لسُلطة الحاكم أو الإمبراطور القائد.[٣٤]

وظهرت المركزيّة عبر التاريخ في العصور القديمة في مختلف الحضارات؛ ونأخذ على سبيل المثال حضارة الفراعنة مثلًا، عندما كان يؤلَّهُ الفرعون لناحية امتلاكه القرار الأوحد والنهائي في حكم الشعب، فيكون هو نفسه المشرِّع والمنفّذ والقاضي في الوقت عينه، ذلك من خلال استخدام موظّفين ومسؤولين تابعين هم أدوات لتنفيذ أوامره ومشيئته

٣٤- حمّودان، زكريا، اللامركزيّة الطريق إلى الإنماء والاستقرار، دار سائر المشرق، الطبعة الأولى ٢٠١٥، ص ١١.

alhan farhat.indd 58 3/17/2021 11:55:28 AM

المباشرة. والأمر سيّان مع باقي الحضارات التي تحتكم مركزيًا لمشيئة شيخ القبيلة أو قائِدها العام أو حكيمها الفيلسوف. وهذا على صعيد الحضارات البشريّة الدنيويّة.

أمّا على صعيد الحضارات الدينيّة، فيمكن اعتبارها أيضًا مركزيّة. ففي القرون الوسطى كانت السلطة مركزيّة بيد الكنيسة التي حكمت بقوّة الأعراف والتعاليم الدينيّة الجامدة. والأمرُ سيّان مع الإسلام فقد كانت الأمّة الإسلاميّة مركزيّة في عهد الرسول (عليه الصلاة والسلام) لتنتقل من بعده الإدارة أو الحكم إلى الصحابة الأجلاء (رضيَ الله عنهم) ثمّ إلى الخلفاء الراشدين وصولًا إلى بعض الأنظمة الملكيّة التي نعاصرها حتى أيامنا هذه في بعض البقع الجغرافيّة العربيّة.

وقد تكون بدايات ظهور اللامركزية مباشرةً قُبيل الثورة الفرنسيّة عندما تحدّث مونتسكيو بمبدأ فصل السلطات، في كتابه «روح القوانين» عام ١٧٤٨، منظّرًا في وجود ثلاثة أنظمة حكم تتراوح بين مَلَكي، دكتاتوري وجمهوريّ. ففي كِلا النِظامَين المَلكي والدكتاتوري نتحدّث عن مركزيّة واضحة جامدة غير ديمقراطيّة، لكن مع احتماليّة صوابيّة وجودها من خلال انسجامها وتجانسها مع المجتمع من خلال نظريّة العقد الاجتماعي.

ومن ثمّ انتقلت الحياة الفكريّة السياسيّة إلى النظام الجمهوري الذي يتحدّث بسلطات تشريعيّة وتنفيذيّة وتوزيع السلطة عبر مؤسّسات مختلفة. بعدها تطوّرت القوانين والأنظمة عبر الزمان مع تطوّر الإنسان حتى تكاثرت الأفكار وصولا إلى مركزيّة ولامركزيّة، وذلك من خلال ايجاد أنظمة سياسيّة وإداريّة تتوافق لتتواءم مع تعدّد الطوائف وتمايز الجماعات البشرية.

alhan farhat.indd 59 3/17/2021 11:55:29 AM

اللامركزية الإدارية (B)-المركزية الإدارية (A)[٣٥]

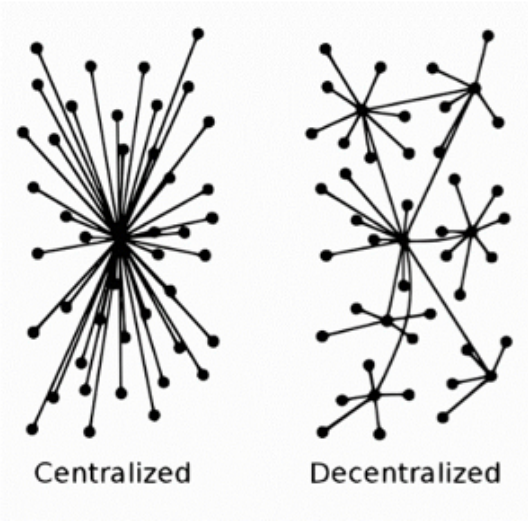

من خلال هذا الرسم البياني يمكن ملاحظة التعقيد الذي تعانيه المركزيّة الإداريّة (في الرسم A) من خلال وجود نقطة تتشعّب منها جميع الفروع. الأمر الذي يدلّ على سهولة إصابة هيكليتها بالفساد من جهة وضعف الإنتاجيّة فيها على كافة الأصعدة من جهة أخرى. في حين تظهر اللامركزيّة الإداريّة (في الرسم B) حيث يُفتَّتُ الكيان الموحَّد إلى كيانات عدّة لا يحكمها شخص أو منظّمة واحدة، بل هي عبارة عن نقاط كلّ منها يحوي المعلومات والصلاحيات ذاتها. وهو مؤشّر على الانسيابيّة والمرونة التي تتمتّع بهما إلى جانب توقّع انخفاض معدلّات الفساد في هيكليّتها بسبب تراتبيّة مركزيّة القرار وتعدّدها.

٣٥- أرناؤوط، خالد، مفهوم اللامركزية في عالم العملات الرقمية، مقال على موقع بلوك تشاين هارت، ٣ آب/أغسطس ٢٠١٧ blockchainheart.com.

alhan farhat.indd 60 3/17/2021 11:55:29 AM

لقد وَرَدَ في كتاب الدكتور عبّاس خواجة «فلسفة الإصلاح الإداري» تفسيران يوضحان المعنى الحقيقي للمركزيّة الإداريّة واللامركزيّة الإداريّة، يمكّنان هذا البحث من ربط المفهومَين بالفدراليّة وتبيان العلاقة بينهما بوضوح.

فالمركزيّة الإداريّة فيُقصَد بها توحيد كلّ مظاهر النشاط الإداري في الدولة وتجميعها في يد السلطة المركزيّة وفروعها في الأقاليم والمُلحقات، بشكلٍ يسمحُ بتوحيد الأسلوب الإداريّ وتجانسه بالنسبة إلى أقاليم الدولة وجميع المواطنين. وللمركزيّة الإداريّة وجهان: مركزيّة مطلقة من جهّة، ولاحصريّة من جهة أخرى.[٣٦]

تقوم اللامركزيّة الإداريّة على أساس توزيع الوظيفة الإداريّة بين الإدارة المركزيّة وهيئات إداريّة متخصّصة على أساس إقليمي أو مرفقي، فتحدّد الاختصاصات وشروط المباشرة بها وفق القانون، وتحت رقابة السلطة المركزيّة وإشرافها.[٣٧]

ومن خلال ما أورده الدكتور خواجة يبيّن البحث بأنّ المركزيّة واللامركزيّة الإداريتَين تتعلّقان مباشرة بوظائف الأفراد وتوزيع المسؤوليّات الماليّة عليهم أكان لناحية الحقوق أم الواجبات، ولكنّها لا تدخل في صلب النظام السياسيّ العام على الرغم من أنّها تُحَدَّد وفق القوانين المَرعية الإجراء في الدول. فتعبير الأقاليم على سبيل المثال كان قد ورد في فصل التعريف عن الفدراليّة. ولكن هل من الممكن قيامة لامركزيّة

٣٦- خواجة، عبّاس، فلسفة الإصلاح الإداري، دار عالم الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٨، ص ٢٧.
٣٧- المصدر نفسه.

alhan farhat.indd 61 3/17/2021 11:55:29 AM

إداريّة في ظلّ وجود مركزيّة سياسيةٌ؟ وهل تتوافر المركزيّة الإداريّة في ظلّ اللامركزيّة السياسيّة؟ هذا ما يحاول البحث تبيانه أو إظهاره.

ولتوضيح العلاقة بشكلٍ واضح بين الفدراليّة والمفهومَين الإداريَين المركزي واللامركزي، من الواجب الإشارة إلى ارتباط الفدراليّة بشكل وثيق بالمركزيّة واللامركزيّة السياسيّتَين. فحسب ما ورد في الفصول السابقة، إنّ الفدراليّات حول العالم يمكن أن تتضمّن داخل أشكالها أنظمة سياسيّة وفق المعيارَين المركزي واللامركزي بالتوازي، ذلك لالتزام فكرة الفدراليّة بقيام حكومتَين واحدة على صعيد الدولة بشكلٍ عام وأخرى على صعيد الأقاليم. أي أنّ الفدراليّة لا يُمكن أن تحمل في طيّاتها مركزيّة حصرًا لأنها تخسر بذلك جوهرها التعدّدي الاتّحادي. فالفدراليّة تتبنّى المركزيّة على صعيد الحكومة المركزيّة العامة المنبثقة من إرادة الشعب مباشرة والتي تتماهى مع تعدّديّة هويّته المجتمعيّة. كذلك تعتمد، وفي الوقت عينه، على اللامركزيّة لناحية وجود وحدات حكوميّة مصغّرة في الأقاليم تتمتّع بالحكم الذاتي.

وهنا تحديدًا تتوضّح علاقة الفدراليّة مع المفهومَين. فالدول التي تعقد العزم على التأسيس لحكومة فدراليّة أو حتى الدول الفدراليّة القائمة حاليًّا، لا شكّ أن مهمّتها الأوّلى تتلخّص في وضع الدستور العامّ، وهو الذي يحوي في طيّاته الأنظمة الإداريّة التي تُعنى بإدارة شؤون الأقاليم أو المناطق التي تشكّل هيكل الدولة بصورة كاملة. بما معناه أنّ الفدراليّة، ومن خلال الدستور العام، تحدّد الأطُر المركزيّة واللامركزيّة على صعيد الإدارة. ولأن الفدراليّة تعني منح المناطق حكمًا ذاتيًا، ولأنّ الحُكم الذاتيّ يعكِس إرادة أهل الإقليم في إدارة شؤونه الخاصة، ولأنّ الجماعات عبر الأقاليم متباينة

alhan farhat.indd 62 3/17/2021 11:55:29 AM

ومختلفة على صعد مختلفة، فلا شكّ أنّ المركزيّة الإداريّة لا تلائمها... لأنّ الحكومات المصغّرة عندها ستكون لاحقة للحكومة المركزيّة وتخسر استقلاليّتها، لهذا سيكون من الصعب جدًّا -إن لم يكن مستحيلًا- أن تُطبّق المركزيّة الإداريّة في الدول الفدراليّة، مع توافر مركزيّة سياسيّة فقط على صعيد السلطات المحليّة وارتباطها مع السلطة العامة من خلال ترابط أواصر الدستور العام المؤسّس لكيان الدولة الفدراليّ. أمّا المركزيّة الإداريّة على صعيد الدولة فمعدومة تمامًا، ويحدّدها الدستور.

وهنا يخرج البحث بخلاصة مفادها أنّ اللامركزيّة الإداريّة لا تكتمل خدمتها لأي مجتمع يتبنّى فكرتها، إلّا في حال وجودها داخل دولة ذات وجه فدراليّ. فالفدراليّة تضمن قيام نظام سياسيّ برلماني اتّحادي تعدّدي نموذجيّ، في الأوطان المتعدّدة الهويّات المجتمعيّة، بالتالي تساعد المناطق والأقاليم داخل الإطار العام للدولة، على اختيار سلطات سياسيّة محليّة لا مركزيّة قادرة على إنتاج لا مركزيّة إداريّة تسهّل إدارة شؤونهم.

المطلب الثاني: أثر الفدراليّة على الصعيدَين الاقتصادي والاجتماعي

يناقش البحث آثار الفدراليّة على الاقتصاد من باب النقد وأهميته، كذلك تعيين السُلطات الماليّة المُكلّفَة جباية إيرادات حكومات الأقاليم، وربطها بطريقة ما بالحكومة المركزيّة الفدراليّة... كما أنّ الشقّ الاقتصادي في الفدراليّة يرتبط مباشرةً باللامركزيّة الإداريّة، ولكن من دون التغافل عن دور السلطة السياسيّة اللامركزيّة المتمثّلة بسلطة حكومة الإقليم من ناحية، والسلطة السياسيّة المركزيّة من ناحيّة أخرى، والمتمثّلة بسلطة الحكومة الفدراليّة الحريصة على تطبيق بنود الدستور العام والحفاظ على العدالة والمساواة بين الحكومات كافة.

alhan farhat.indd 63 3/17/2021 11:55:29 AM

أمّا السياسة النقديّة فموحّدة في الدول الفدراليّة، لأنّ العُملة واحدة، وسِعر صرفها واحد مرتبط بالسياسة الماليّة العامة للدولة ولا يُجيز الدستور العام المنبثق عن إرادة الشعب للحكومات المصغرّة التدخّل في سبيل التغيير أو التعديل على ركائز أساسيّة في السياسة العامة التي اجتمعت حولها كلّ الحكومات المصغرة المكوّنة للكيان الفدراليّ.

فالعملة من صفات السيادة، وثبات النقد من ميزات الاستقرار وقوّة الدولة وموقعها عالميًّا، فلا يجوز لحكومة مصغّرة أن تحسمَ أمرًا ما يعني مباشرة باقي الحكومات في الدولة الفدراليّة.

لكنّ الاقتصاد ليس نقدًا فقط بل يتعدّاه إلى تعيين السُلطات الماليّة المكلّفة جباية الإيرادات. ورغم أنّ الحكومة المركزيّة تضع الخطوط العريضة لجباية الإيرادات، ورغم وجود الكثير من الضوابط والشروط على مسألة تحصيل الإيرادات في الحكومات المُصغّرة، إلّا أنّ هنالك هامشَ تحرُّكٍ واسعًا للحكومات المحليّة يسمح لها باعتماد سياسات وخطط ماليّة خاصة تتماهى مع واقعها الاجتماعي والسياسي.

هناك مبادئ لتعيين سلطات جباية الإيرادات للحكومات الإقليمية في الأنظمة الفدراليّة، إلّا أنّها تتباين إلى حدٍّ كبير، والسبب يرجِع إلى أنّ الترتيبات الدستوريّة، والتجارب السابقة في مسألة الجباية للضرائب، والثقافات السياسيّة للدول يمكن أن تكون مختلفة تمامًا.

فبعض الاقتصاديين يرى بوجوب تقليل المدى الذي تقوم فيه الوحدات المكوّنة باستخدام التنافس الضريبي، كأن يكون للوحدات المكوّنة سيطرة محدودة على دافعي الضرائب المتنقّلين، مثلًا، الضرائب على المبيعات والدخل... في حين يفضّل بعض الاقتصاديين المنافسة الضريبية واسعة

alhan farhat.indd 64 3/17/2021 11:55:30 AM

النطاق لأنّه يعتقد أن بإمكانها الحثّ على سياسات أفضل ما يجعل منها ميزة قويّة في الفدراليّة. مثلًا، أن يكون للوحدات المكوّنة الحقّ في تغيير معدّلات ضرائب الشركات والأفراد.[٣٨]

الأهمّ من هذا كلّه، أنّ الحكومات المحليّة في حال كانت مسؤولة عن جباية الإيرادات ستكون مسؤولة أمام ناخبيها فتسهل عليهم محاسبتها في حالات الفساد أو هدر المال العام أو عدم تقديم خدمات اجتماعيّة ملائمة وغيرها من الأسباب التي تمنح الشعب السلطة المعنويّة على السلطة المحليّة لأنّه مصدر شرعيّتها ووجودها. وهذه إحدى أهمّ آثار الفدراليّة على الاقتصاد لأنها تحدّد المسؤوليّة أمام المشرِّع الحقيقي -أي المواطن الحرّ- المسؤول عن اختيار السلطة السياسيّة المحليّة المباشرة التي تحكمه وتدير شؤون حياته المجتمعيّة اليوميّة.

أمّا على الصعيد الاجتماعي، فيكفي أن تضمن الفدراليّة المساواة بين كلّ الهويّات المجتمعيّة وعدالة التمثيل في السلطة المركزيّة الفدراليّة وسلطات المكوّنات المحليّة -كما ورد في الفصول السابقة بغض النظر عن أكثريّات وأقليّات عددية سُكانية- لتكون الفدراليّة خيار الشعوب التي تعاني النزاعاتِ الداخليّةَ أو غيابَ الاستقرار الاجتماعي بسبب الشعور السائد لدى بعضها بالذميّة أو التبعيّة أو حتى التهميش. فالفدراليّة تؤدّي دورًا ديمغرافيًا كبيرًا من باب تبديد هواجس الشعب في ما يسمّى الإنماء المتوازن داخل كيان الدولة جرّاء إطلاق صلاحيّات إداريّة واسعة للمكوّنات المحليّة، تجعل الناس على تماس مباشر مع ممثّليهم في السلطة السياسيّة مما يعطيهم شعورًا بالأمان. ومن خلال هذه اللّامركزيّة

٣٨- أندرسون، جورج، مقدّمة عن الفدراليّة، منتدى الاتّحادات الفدراليّة، ترجمة مها تكلا، ٢٠٠٧، ص ٢٨.

alhan farhat.indd 65 3/17/2021 11:55:30 AM

الشاملة التي تضمنها الفدراليّة، ومن خلال المزايا التي تتمتّع بها، الواردة في فصل سابق، كان البحث قد أوضح بأنّ الفدراليّة تقلّل من البطالة، وتساهم في النمّو الاقتصادي، بالتالي ترفع مستوى الأجور، وتؤمّن سلامة تمثيل كلّ الجماعات المكوّنة داخل الإقليم. بالتالي لا شك ستكون آثار الفدراليّة على المُجتمع بشكلٍ عام إيجابيّة، إلّا في حالةٍ واحدة حتميّة، إذا رفض معظم الناس هذا الخيار ويكفيهم النقمة على النظام الفدراليّ حتى تتوقّف مفاعيله، فيتحوّل من نظامٍ تعدّدي أو شكل اتّحادي وحدوي للدولة إلى غوغائيّة بسبب النزاعات الأهليّة والحروب في حال رفض الشعب الانصياع للسلطة الفدراليّة مما ينتج عنه ثورة لا تحمَدُ عقباها.

المبحث الثاني: الفدراليّة المجتمعيّة

ممّا لا شكّ فيه أنّ الفدراليّة المجتمعيّة مرتبطة بهويّة الجماعات البشريّة المكوّنة لهويّة الدول. بالتالي، بما أنّ الفدراليّة تعبّر عن الاتّحاد والاتّفاق بين الشعوب -ودائما حسب ما أورده هذا البحث من تفسيرات للباحثين- أي أنّها تنطلق من فكرةٍ رئيسة مفادُها أنّ المجتمعات البشريّة تحتوي على مكوّنات متباينة ومختلفة بالجوهر، من هنا تولّدت الحاجة إلى الاتّفاق والاتّحاد. وبما أنّ الاتّحاد يحتاجُ إلى السلام والاستقرار، تولّدت الحاجة إلى ضمان وجود العدالة الاجتماعيّة، وإلّا لما قبِل أيّ من المكوّنات بأيّ سلطة سياسيّة ولا أي نظام سياسي ولا أي شكل للدولة لا يمنحه العدالة ويضعه في مقام الذميّة والغبن والإجحاف.

ففي هذا المبحث ستتكشّف علاقة الفدراليّة بالهويّات المجتمعيّة كذلك علاقتها بضمان تحقيق العدالة الاجتماعيّة من خلال مقاربة مزاياها وعيوبِها بشكلٍ عام.

alhan farhat.indd 66 3/17/2021 11:55:30 AM

المطلب الأوّل: الفدراليّة وتعدّد الهويّات المجتمعيّة

«إنّ تغيير شكل الدولة أو نظامها، في أيّ بقعةٍ من العالم، ينبغي أن يُلبّي حاجات مجتمعيّة عميقة.[٣٩]» مستخدمًا هذه العبارة، يبدأ عرّاب الفدراليّة اللّبناني منشوره الخاص الصادر في العام ٢٠٠٨، معتبرًا أنّ أي غاية لنظام سياسي قائم أو في مرحلة الإعداد سيصعب عليه أن يخدم الهدف المرجوّ منه أو أن ينجز وعوده بضمان تحقيق العدالة والاستقرار في حال كانت غايته مغايرة لرغبات الحاجات المجتمعيّة وتطلّعاتها التي سينظّم شؤونها.

فمن أجل حصول تغيير فعليّ وصائب في دولة ما، من خلال نظام سياسي عادل فعليًا، من المفروض الانطلاق من مقاربة واقعية للمجتمع القائم، ذلك من خلال قراءة التباينات بين شرائحه كافّة على مختلف الأصعدة، أكانت الدينيّة العقائديّة أم الفكريّة الثقافيّة أم الإنسانيّة الوجوديّة، من أجل استنباط القواعد والنُظم القانونيّة الملائمة واستنتاجها لتكون ركيزة أساسيّة لشكل الدولة ونظامها.

والحديث عن الهويّات المجتمعيّة، يعني وجود جماعات متمايزة داخل البلد الواحد أو الدولة الواحدة إذا صحّ التعبير. وهي جماعات توارثت ثوابت وثقافة وأعرافًا وتقاليدَ خاصة تميّزها بعضها عن بعض. وفي تعبيرٍ أكثر دقّة، إنّ كلّ جماعة تشكّل وحدة مجتمعيّة متكاملة، حيثُ إنّ الأفراد يشعرون بالانتماء لها قبل أيّ بعد آخر، وهو انتماء وجداني عاطفي يسبق الهويّة الثقافيّة المُكتسبة من خلال التجارب الزمنيّة، وذلك مردّه إلى أحداث تاريخيّة ودينيّة وحضاريّة، صَنَعَت في مكانٍ ما على مستوى

٣٩- نجم، أنطوان، الفدراليّة منطلق الحلّ، كتيّب خاص، صدر في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ص ٣.

alhan farhat.indd 67 3/17/2021 11:55:30 AM

التاريخ والجغرافيا هذه الهويّات المجتمعيّة الخاصة. هنا يمكن الاستنتاج بأنّ الوحدة المجتمعيّة الخاصة -الطائفة على سبيل المثال لا الحصر- تشكّل البنيّة التحتيّة لأي مجتمع متعدّد الهويّات تتواجد أو تنمو وتتطوّر فيه، في ظلّ النظام السياسي السائد داخل الدولة التي تعطيها الهويّة السياسيّة محليّا وعالميًا.

والحديث عن الوحدات المجتمعيّة الخاصة داخل الدول، لا يعني سجن الناس في وحداتهم الضيّقة، أو منعهم من تركها أو التخلّي عنها، لأنّه أمرٌ يُعتبر من مكوّنات الحرّية الفرديّة، والذي يجب أن تضمنه القوانين المرعيّة الإجراء وفق نظام سياسي يُحاكي تطلّعات الشعوب نحو الحرّية والديمقراطيّة.

وهنا تحديدًا تمكّن البحث من الربط بين الفدراليّة والهويّات المجتمعيّة، ذلك من خلال ما أورده الأستاذ نجم، عن أنّ الهويّات المجتمعيّة حقيقة واقعيّة داخل المجتمعات البشريّة ولا يمكن تجاهلها البتّة، وقد توارثتها الشعوب عبر التاريخ بإرتباط مباشر مع مكانيّة الجغرافيا، فأصبحت ديمغرافيّة شرعيّة تحمل هويّات سياسيّة قد تتخطّى في مكان ما حدود هويّة الدولة التي تحمل جنسيّتها أو قد ترضى بالاكتفاء حرفيًا بكيانيّة حدود الهويّة التي تحملها، وهذا يرتبط مباشرة بما تحمله كلّ وحدة مجتمعيّة من ثقافة وهويّة فكريّة وجوديّة.

ومن خلال هذه النظرة الواقعيّة للهويّات المجتمعيّة المتعدّدة، ولأنها ترتبط مباشرةً مع الحرّيات الفرديّة، ولأنّ الحرّيات الفرديّة ترتبط بشكلٍ وثيق مع الاتّجاه السياسي الليبرالي بشكلٍ عام، ولأنّ هذا الأخير هو

alhan farhat.indd 68 3/17/2021 11:55:31 AM

الاتّجاه الأكثر ملاءمةً لقيام دولة فدرالية، ولأنّ هذه الأخيرة تُحاكي اتّحاد الجماعات بكلّ ما للكلمة من معنى حسب ما ورد في معاجم التفاسير، وهو ما بيّنه هذا البحث في الفصول السابقة...

يمكن الاستنتاج بأنّ الفدراليّة، ومن خلال محاكاتها التاريخ والجغرافيا كحقائق لا يمكن التخلّف عنها، تُجسِّد حلًّا مثاليًّا للدول التي تحوي هويّات مجتمعيّة متباينة، لجهة ضمان العدالة في التمثيل داخل السلطات السياسيّة، حيث لا تشعر أيّ وحدة مجتمعيّة بالغُبن أو الإجحاف أو التهميش أو التصنيف الأدنى من باقي الوحدات داخل الدولة الواحدة... ودائمًا بحسب آراء المنظّرين في الفدراليّة ومن أبرزهم الأستاذ نجم.

ومن أجل تدعيم الفكرة السابقة، تجدر الإشارة إلى مثالٍ حقيقي على ما ورد، على اعتبار لبنان أنموذجًا. فلبنان القائم على صيغةٍ توافقية منذ العام ١٩٤٣ وهي صيغة غير مكتوبة –غير واردة في الدستور اللبناني- كانت يومها مبادرة وضرورة معنويّة لضمان استقرار الوضع الداخلي تفاديًّا لتهميش بعض الوحدات المجتمعيّة الأساسيّة في الوطن. ولبنان صاحب الهويّة الدستوريّة المدنيّة –دستوره مدني تمامًا ولا يقوم على أيّ شريعة دينيّة- والذي يتغنّى شعبه بالحرّية والديمقراطيّة، ما يزال يُعاني منذ قيامه حتى اليوم أزمات سياسيّة متتاليّة ومتكرّرة سواء أكانت من فراغٍ رئاسي وتغييبٍ أم تأخيرٍ في تشكيل الحكومات المتعاقبة وعملها، أم تمديدٍ للانتخابات النيابيّة أم تأخيرٍ في التعيينات الإداريّة الرسميّة... فهذا مردّه كلّيًّا لوجود نظامٍ هشّ مركزّي تتقاتل فيه الوحدات المجتمعيّة المتداخلة للوصول إلى السلطة المركزيّة من أجل ضمان تحقيق طموحاتها وتطلّعاتها، ممّا يكرّس الانقسام والأحقاد الدائمة والمتوارثة في البلاد.

alhan farhat.indd 69 3/17/2021 11:55:31 AM

وهنا نستذكر موقفًا سُجّل للرئيس الياس سركيس[٤٠] ذكره الأستاذ كريم بقرادوني في كتابه «السلام المفقود»: «إنّ توحيد لبنان، كما كنتُ آمل به في بدء عهدي يبدو الآن مستحيلًا. التوحيد المُطلق والكلّي خرافة، فلم أعد أعتقد بإمكان تحقيقه. هذا لا يعني أنّي سأعلن تقسيم لبنان، وأنكث القسم الدستوري. ولكن ما العمل؟ حدّثت نفسي بأنّ عليّ أن أجد صيغةً جديدة تكون في منتصف الطريق، بين التقسيم الذي أرفضه، والتوحيد الذي لا أتمكّن من تحقيقه. يجب الاتّجاه نحو اللامركزية الموسّعة على كلّ الصعد. إنّي أفكر في المحافظة على تركيبة دولةٍ واحدة تنتظم في داخلها وحدات طائفيّة لكلٍّ منها استقلالها الذاتي، فهذا موضوع ميثاق وطني جديد.»[٤١]

وممّا أورده السيّد بقرادوني عن لسان رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة الأسبق نتبيّن بأنّ هذا الأخير قد وصل إلى قناعةٍ مفادُها أنّ الفدراليّة ليست تقسيمًا بل توحيدًا، بعد أن أعلن ذلك الرئيس حرفيًّا، معتبرًا أنّ الفدراليّة تُهيّئ للتواثق والاتّفاق وتُبعد الانعزال وتشدّد على التواصل والانفتاح داخل الشعب المتعدّد الهويات المجتمعيّة.

وفي هذا المنحى بالذات، يبيّن البحث بأنّ بقاء دولةٍ ما شكلًا ونظامًا لا شك أنّه يرتبط بالإرادة الجماعيّة للوحدات المجتمعيّة. ذاك لأنّ الوحدات المجتمعيّة تسبق وجود الدولة ككيان سياسيّ، وهذه الأخيرة ليست سوى تطلّعات شعبيّة لقيام إطارٍ منظّم مؤسّساتي يضمنُ العيش بسلام لجماعاتٍ تتمايز في البعدَين التاريخي والجغرافيّ، كما الثقافة الفكريّة والدينيّة والإنسانيّة.

٤٠- الرئيس السادس لجمهورية لبنان بعد الاستقلال في العام ١٩٤٣، دامت ولايته بين عامَي ١٩٧٦-١٩٨٢.
٤١- نجم، أنطوان، رؤية وخريطة طريق، دار سائر المشرق، الطبعة الأولى، ٢٠١٤ ص ٩٤.

alhan farhat.indd 70 3/17/2021 11:55:31 AM

فالدولة لا يمكن أن تكون كيانًا فوقيًّا يفرض ذاته على الطوائف. ولا يمكن أن تقوم الدولة على حساب الطوائف، بل لحساب الطوائف. فوجود الدولة بالنسبة إلى الطائفة ليس غاية في ذاتها، بل وسيلة دفاع وضمانة، وفي حال بطلت الدولة أن تكون هذه الوسيلة وهذه الضمانة، بطلت الحاجة إلى وجودها[٤٢]، هذا ما يوضح علاقة شكل الدولة بنظامها. فشكل الدولة الذي يعكس واقعيّة التركيبة المجتمعيّة من المفترض أن يتماهى مع نظامٍ سياسيٍّ يُحاكي هذه التعدّدية وأن يضمن قيَم المساواة والعدالة في ما بينهما. وهذا تمامًا ما يُعَوَّلُ عليه مع الفدراليّة... فهل توفِّقُ حقيقةً هذه الأخيرة بين الشكلِ وبين النظامِ للدول؟

المطلب الثاني: العدالة الاجتماعية بين مزايا الفدراليّة وعيوبها

منذ تأسيس مفهوم الدولة عبر تاريخ الأمم، وفي مختلف بقاع الجغرافية العالمية، شغل مفهوم العدالة شعوب العالم كعنوانٍ للوجود الأسمى. فالعدالة الاجتماعيّة مفهوم شامل يحوي في جوهره روحيّة الحرّية والديمقراطيّة التي تتمناها شعوب الأرض كافّة.

وفي صدد إنهاء هذا البحث، لا يمكننا إلّا أن نتطرّق إلى مزايا الفدراليّة وعيوبها ولكن من زاوية تحقيق العدالة الاجتماعيّة الحقيقيّة. فهل فعلًا الفدراليّة بحسناتها وسيئاتها تحافظ على وجود العدالة الاجتماعية؟ هذا ما سيبيّنه هذا المبحث تحديدًا في الفصل الأخير.

٤٢- نجم، أنطوان، الفدراليّة منطلق الحلّ، كتيّب خاص، صدر في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ص ٧.

alhan farhat.indd 71 3/17/2021 11:55:31 AM

ولكن قبل شرح العلاقة بين العدالة الاجتماعية ومزايا الفدراليّة، يفترض بدايةً الشرح وبإسهابٍ عن مفهوم العدالة الاجتماعية لتبيان ماهيّتها أو انكشاف حقيقةَ معناها، وكيف يجب تطبيقها في المجتمعات، من أجلِ رَبطِها فيما بعد مع إشكالية البحث. وممّا لا شكّ فيه أنّ مفهوم العدالة الاجتماعيّة يتقاطع بالشكل والمضمون مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يعبّر صراحةً في نصّه القانوني العالمي، بأنّ الأفراد يولدون أحرارًا متساوين في الحقوق.[٤٣]

فعلى مستوى الأفراد، تعني العدالة الاجتماعيّة أن الأفراد كلّهم حول العالم يتمتّعون بالقدر عينه من الحقوق ويخضعون للواجبات عينها. فلا تمييز على كافة الأصعدة سواء أبالجنس (الذكور والإناث) أم بالعرق واللون أم بالجنسية، ولا بين أناس عاديين مقابل ذوي الاحتياجات الخاصة. أمّا على مستوى الجماعات البشرية، فهي تعني المساواة في الحقوق السياسيّة بين مكوّنات المجتمع الواحد. وهنا يأتي دور الدساتير والأنظمة السياسية لضمان ذلك، ورفع الغُبن والتهميش والتعسّف، وحماية الأقليّات الموجودة في الدول التي تحوي تعدّدية في الهويّات المجتمعيّة، وأولى وسائل هذه الأنظمة والدساتير القانونيّة التي تضمن سلامة التمثيل للجماعات في السلطة وأهمّها هي القوانين الانتخابية المرعيّة الإجراء التي تضمن بدورها عدالة التمثيل في الحياة البرلمانيّة وغيرها من سلطات إدارة الحكومات من تشريعيّة وتنفيذيّة وغيرها. فالعدالة الاجتماعيّة بكلّ بساطة تعني الإنصاف بين كلّ مكوّنات المجتمع وعلى كلّ النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٤٣- قبيسي، رشاد، العدالة الاجتماعية لمجتمعٍ متقدّم، مجلّة العربي الجديد، النسخة الورقية، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، القدس.

alhan farhat.indd 72 3/17/2021 11:55:32 AM

وقد جاء على لسان الأستاذ إبراهيم العيسوي، وهو أستاذ الاقتصاد في معهد التخطيط القومي في القاهرة مفسّرًا العدالة الاجتماعية: «إنّ العدالة الاجتماعيّة هى تلك الحالة التى ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتى يغيّب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعيّا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة.»[٤٤]

وبعد سرد تفسيرات مفهوم العدالة الاجتماعيّة، وبخاصة ما أورده الأستاذ عيسوي بحيث يتقاطع شرحه للمفهوم مع جوهر البحث، وقبل توضيح العلاقة بين هذا الأخير وانعكاسات الفدراليّة، يُفترض مقاربة إيجابيّات الفدراليّة وسلبيّاتها لتبيان تلك العلاقة بوضوح.

يذكر جورج أندرسون في كتابه «مقدّمة عن الفدراليّة» أنّ الفدراليّة قد أثبتت نفسها في عددٍ من الديمقراطيّات المزدهرة حول العالم ومنذ فترة طويلة[٤٥]، معتبرًا أنها تتمتّع بنقطة ضعف أساسيّة وذلك لأنّها ليست محصّنة ضدّ أشكال النزاع أو الفساد أو انهيار النظام الديمقراطي، لكنّها تتمتّع بنقطةٍ متقدّمة على باقي الأنظمة هي أنّها تلائم وبشكلٍ واضح الديمقراطيّات التي تقوم في دولٍ ذات حجم سكانيّ كبير أو مساحة جغرافيّة شاسعة أو تتضمّن تعدّديّة كبيرة في السكّان. وللدخول أكثر في عيوب الفدراليّة ومزاياها، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

يتلخّص بعض عيوب الفدراليّة في حال اعتمدتها دولة ما كنظامٍ سياسي أو شكلٍ خارجيّ لها، بمضاعفة إمكانيّة تفكيك الوحدة الوطنيّة في

٤٤- العيسوي، إبراهيم، شبكة أخبار الشروق، العدالة الاجتماعية من شعارٍ مبهم إلى مفهومٍ مدقّق، الإثنين 1 تشرين الأول/أكتوبر 2012، www.shorouknews.com.
٤٥- أندرسون، جورج، مقدّمة عن الفدراليّة، منتدى الاتّحادات الفدراليّة، ترجمة مها تكلا، ٢٠٠٧.

alhan farhat.indd 73 3/17/2021 11:55:32 AM

حال تعاظمت قوّة سلطات المقاطعات على حساب السلطة المركزيّة. كما أنّ تعدّد السُلطات سيؤدّي إلى زيادة النفقات الماليّة في موازنة الدولة، وهي نفقات وأعباء يتحمّلها المواطنون في نهاية المطاف تجبيها الدولة على هيئة ضرائب ورسوم. ومن سيئاتها أيضًا أنّها تحفّز الاختلافات بين المقاطعات أو الأقاليم، حيث يتناقض التنوّع مع التجانس. كذلك قد تتعقّد العلاقات الدوليّة بسبب رفض بعض المقاطعات أو الولايات لشكل العلاقات الخارجيّة مع بعض الدول في حين أن السلطة المركزيّة تجد فيها علاقات صحّية والعكس صحيح. بالإضافة إلى أنّ عمل القضاء سيُصبح عمليّة دقيقة للغاية. في حين أن القوانين القضائيّة ستختلف من ولايةٍ إلى أخرى في حال لم يؤدِّ الدستور المركزي دورًا رئيسًا في التوفيق بين السلطات القضائيّة للوحدات الإقليمية داخل الدولة الواحدة. هذه عيوب يمكن الإشارة إليها جرّاء اعتماد دولةٍ ما الفدراليّة، وبعضها عيوب يمكن تفاديه وهو ليس حتميَّ الحصول طبعًا.

وللحديث عن مزايا الفدراليّة، يمكن القول إنّها نظام يمكن أن يجمع التناقضات ويوحّد دولًا متباينة في دولة واحدة، ربّما يكون قادرًا في مكان ما على توحيد قارة بأكملها –قارة أوروبا، على سبيل المثال وحدتها الفدراليّة- فهو بالتالي نظام سياسيّ يحافظُ على وحدة الدولة كشخصيّة معنويّة دوليّة واحدة أمام المجتمع الدوليّ، في حين أنّه يُعطي حُكمًا ذاتيًّا داخليًّا لبعض المناطق أو الأقاليم. ومن هذا المُنطلق، نجِد أنّه نظامٌ يُساعد ويحثّ الدول على تطبيق الديمقراطيّة الحقيقيّة عمليًّا ولو على مساحات جغرافيّة واسعة، وهذا ما نراه في الولايات المتّحدة الأميركية، وجمهوريّة روسيا الاتّحاديّة. والفدراليّة لا شك أنّها تَقي الدول

alhan farhat.indd 74 3/17/2021 11:55:32 AM

من الانقسامات الداخليّة والحروب الأهليّة التي تقوم على أساس تحصيل حقوق الجماعات المهمّشة في السلطة السياسيّة أو التي أصابها الإجحاف بالاستفادة من مقدّرات الدولة بسبب سيطرة أكثريّة أطبقت على مقدّراتها. الأمر الذي كان سببًا رئيسًا لقيام نزاعات داخليّة أفضت إلى حروب أهليّة ضارية في أكثر الحالات، كما حدث في سويسرا على سبيل المثال. فأتت الفدراليّة كحلٍّ كامل وشامل منحها الاستقرار وساهم في تطوّرها حتى أصبحت سويسرا أكثر البُلدان تقدّمًا وتطوّرًا.

كما أنّ الفدراليّة، ومن خلال الحكومات الاتّحادية، تخفّف الضغط عن الحكومات المركزيّة وتسهّل شؤون المواطنين من خدمات وتسهيلات لعيشٍ مستقرّ. وإنّ تعدّد الوحدات داخل الدولة الاتّحاديّة يضمن تعدّدية فرص الاستثمار ويزيد من حجم الخدمات ويقلّل البطالة ويحفّز الاقتصاد على النموّ من خلال تعدّدية فرص العمل وفتح آفاق مختلفة للاستثمارات. والجدير ذكره أنّ النظام الفدراليّ يحفّز الشعوب على التضافر ويبعث فيهم روح التعاون والاتّفاق من خلال الهيكليّة الاتّحاديّة التي يقوم عليها شكل الدولة بالرغم من الشخصيّة الوحدويّة الشاملة للدولة.[٤٦]

وبعد ما ورد من شرحٍ لمفهوم العدالة الاجتماعية بما يخدم جوهر البحث وإشكاليته، وبعد البحث في بعضِ أهمّ مزايا الفدراليّة وعيوبها، يمكن الاستنتاج أنّ علاقة العدالة الاجتماعيّة مع الفدراليّة علاقة تكافل وتضامن. فلا يمكن أن تتحقّق الفدراليّة بشكلٍ يخدم جوهرها الاتّحادي والتوافقي بين الجماعات البشريّة، إلّا في حال لم تكن تخدم بشكلٍ

٤٦- عبد الهادي النائب، إحسان، مجلّة المجتمع المدني-العراق، العدد ٥٠٥، مقال نشر بتاريخ ٣ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٥.

alhan farhat.indd 75 3/17/2021 11:55:32 AM

أساسي منطق العدالة بين كلّ مكوّنات المجتمع في الدول التي تعتمدها هذا من جهّة. أمّا من جهّة أخرى، فإنّ العدالة تحتاج إلى نظامٍ يقوم بتكوينه على الاعتراف بالتعدّدية والمساواة بين الهويّات المجتمعيّة التعدّديّة بغض النظر عن الكثرة أو القلّة العدّديّة أو أيّ اعتبارات أخرى. فالعدالة لا تقوم بين جماعات غير مقتنعة بالاتّحاد من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يمكن لأي نظام اتّحادي أن يقوم على قاعدة القمع أو تهميش بعض مكوّناته، وإلّا ما عاد نظامًا بل غوغاء.

alhan farhat.indd 76 3/17/2021 11:55:33 AM

الخاتمة

بدأ هذا البحث بعنوانٍ يطرح مسألة ماهيّة الفدراليّة في حال كانت شكلًا أم نظامًا للدول حول العالم، مقاربًا نشأتها وتطوّرها وانتشارها حول العالم وفقَ أقنومَي التاريخ والجغرافيا، وقد أوضح البحث ماهيّتها بشكلٍ جليّ في الفصل الأوّل، بتفسيرٍ حرفيّ للمعنى، وتجسيد لتطبيقاته وطريقة اعتماده من دول مختلفة. وبيّن البحث كذلك بأنّ الفدراليّة فكرة عالميّة تخطّت الجغرافيا المكانيّة وذلك من خلال الاستعانة بالنموذجَين السويسريّ والعراقيّ، مع تأكيد تبايُن الآليات الدستورية والتطبيقات الإدارية بين الدول واختلاف الأنظمة العاملة وفق الفدراليّة حتى لو اتّفقت على النظريّة السياسيّة المُفدرِلة للدول. مع الإشارة إلى أنّ الليبراليّة هو الاتّجاه السياسي الأقرب لقيام الدول على أساس الطرح الفدراليّ.

المطلب الأوّل: النتائج

طرحت إشكاليّة البحث علاقة الفدراليّة بالديمقراطية المباشرة، أو إذا صحّ التعبير تأثير الفدراليّة في الديمقراطية. وقد بينّ البحث أنّ الفدراليّة أساسُها فكرة اخترعتها نُخَب العالم من أجلِ ضمان المساواة والعدالة الاجتماعية والحرّيات للشعوب وفضّ النزاعات الداخليّة ودرء الحروب الأهليّة، بعد الاتّفاق على حقيقة تعدديّة الشعوب التي سبقت وجود

alhan farhat.indd 77 3/17/2021 11:55:33 AM

الشخصيّات المعنويّة للدول. بالتالي، وفي حال كانت تضمن الفدراليّة وجود تلك القيم والمبادئ الاجتماعية بين الشعوب، فلا شكّ أنّها تدعم جوهر الديمقراطية، ذاك من خلال نشر فكرة الاتّحاد بين الجماعات وضمانة سلامة تمثيلهم في السلطات السياسية التي تقوم أساسًا على صفاء النيّة في الاتّفاق والتوافق بعيدًا عن أيّ إلغاءٍ وتهميش. ولتأكيد ارتباط الفدراليّة بالديمقراطية، نذكر ما كان قد أورده الأستاذ أحمد علي أحمد في كتابه «التنظيم الإداري في الدول الاتّحاديّة» فقد كتب «إنّ النظام الفدراليّ قائمٌ على ثلاثة مبادئ أساسيّة، مبدأ وحدة الدولة الفدراليّة، ومبدأ الاستقلال الذاتي، بالإضافة إلى مبدأ المشاركة.»[٤٧] أمّا مبدأ الوحدة فيتجلّى في وحدة الشخصيّة القانونيّة الدوليّة للدولة الفدراليّة وحصرها بالحكومة الفدراليّة، بالإضافة إلى وحدة الجنسيّة، ووحدة إقليم الدولة الفدراليّة أيضًا. وفي ما يخصّ مبدأ المشاركة فيتجلّى في المشاركة في التعديلات الدستوريّة كذلك في المشاركة في سَنّ التشريعات الضامنة للمساواة. أمّا مسألة الاستقلال الذاتي، فتتمثّل بوجود أقاليم خاصة داخل الولايات، وتوفُّر دساتير خاصّة بها متباينة في ما بين الولايات، بالإضافة إلى امتلاكها سلطة التنظيم الذاتي أو الحكم الذاتي.

والخلاصة الأساسيّة من البحث تُظهر بأنّ مقاربة الفدراليّة تكون على أساس أنّها نظام وشكل للدول على السواء! قد تكون نظامًا في محاكاتها لتطبيقات الآليات الدستورية على صعيد الحكومتَين الوطنية المركزية والمحلّية المصغّرة اللامركزية، وتطبيقها للديمقراطيّة الحقيقيّة والتماهي

٤٧- علي أحمد، أحمد، التنظيم الإداري في الدول الاتحاديّة، دراسة تحليلية مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٨. ص ٣٦١.

alhan farhat.indd 78 3/17/2021 11:55:33 AM

مع التعدّديّة المجتمعيّة. كما أنها تكون شكلًا للدول الفدراليّة، عند اختيارها لنوع المؤسّسات السياسيّة في إدارة البلاد أكانت برلمانيّة أم رئاسيّة. فالفدراليّة طرحٌ أكبر من أن يكون نظامًا حصرًا، وأصغر من أن يتخطّى شكل الدولة الاتّحاديّة التي تجمع تناقضات الجماعات البشرية واختلافاتها على أرض واحدة، في ظلّ هويّة دوليّة معنويّة معيّنة. فمن النظام الاتّحادي التعدّدي ينشَأ شكل الدولة الفدراليّ ويتكوّن وليس العكس. فالنظام أساسه فكرة والفكرة مصدرُها الوعي الإنسانيّ، والوعي منبعُه المعارف والأبحاث وانعكاسات التجارب الزمنيّة للأفراد، وهذه الأخيرة بحاجة إلى تعقّل وسموّ وتخطيط نحو المستقبل. إذًا الفدراليّة قبل أن تكون شكل دولة حقيقيّة واقعيّة، هي في الأصل فكرة مصدرها وعي الإنسان، الذي يقولبها بدوره فينشئ نظامًا سياسيًّا اتّحاديًّا يؤسّس لشكل الدّولة الخارجيّ المركّب.

المطلب الثاني: التوصيّات

الفدراليّة طرحٌ معقّدٌ بعض الشيء لجهة هيكليّة النظام السياسيّ المعتمد ومحاولة الشعب بشكلٍ عام كما بيّن البحث، ذلك لأنه يحتاج إلى ثقافةٍ سياسيّة وتوعية فكريّة إنسانيّة، كذلك إلى محاكاة هواجس الأفراد كافّة والمنتمين إلى هويّات مجتمعيّة مختلفة... من هنا يجب على الشعوب الانطلاق من روح سلميّة في سبيل اعتماد الفدراليّة، بالإضافة إلى دراسة الواقع الديمغرافي دراسة حقيقيّة مجرّدة من أيّ تبعيّة إقليميّة أو عالميّة، تهدف إلى تحقيق الديمقراطيّة الحقيقيّة التي تعكس التمثيل الصحيح للجماعات الداخليّة في السلطة السياسيّة.

هنا تجدر الإشارة إلى افتقار المكتبة العربيّة لمراجع أصيلة بعروبتها حتّى تعالج الفدراليّة، وقد يكون ذلك مردّه إلى أنه نظامٌ مستورد من

alhan farhat.indd 79 3/17/2021 11:55:33 AM

الغرب إلى العرب. فجلّ ما تحويه المكتبة يتمثّل «حصرًا» في بعض كتبٍ صدرت على هيئة دراسات مقارنة أو تحليليّة، ممّا يصعّب الأمر على الباحثين العرب، لأنهم في هذه الحالة سيعملون على إحضار أنظمة من الخارج، ليعملوا على إسقاط الهيكل كما وصل، أي بحلّتها الغربية على الدول العربيّة وهذا ما لا يجوز. لأنّ الدول المشرقيّة بصورة عامة والعربيّة بصورة خاصة تختلف في النواحي الثقافية، الحضارية، التاريخية والجغرافية عن تلك الموجودة في الغرب... هذا ما ولّد الحاجة إلى ظهور مفكّرين ومنظّرين عرب، يسخّرون أوقاتهم وطاقاتهم الفكرية لخلق فكرة جديدة وعصريّة حول الفدراليّة لتتماهى مع تكوين الدول العربيّة المتعدّدة الهويّات المجتمعيّة.

ويبقى السؤال، هل ستصل الأمّة العربية إلى مرحلة في المستقبل حتّى تكون أمّة خلّاقة لا لاحقة، تخلقُ من مهد طموحاتها وتطلّعاتها الإنسانيّة المشرقيّة أنظمةً سياسيّة تكون منها وإليها من دون أي تدخّلات خارجيّة، فتجلب السلام والاستقرار لشعوبها وتكفل لهم الحرّيات الحقيقيّة؟! تبقى الإجابة رهن الزمن والمستقبل.

alhan farhat.indd 80 3/17/2021 11:55:33 AM

المراجع

١. ألن، روبرت، The Penguin Pocket English Dictionary، الطبعة الأوّلى، ٢٠٠٤.

٢. آل الشيخ، محمد، مقال بعنوان ما هي الليبرالية، جريدة العربية، تاريخ النشر ٩ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٦ www.alarabiya.net.

٣. أرناؤوط، خالد، مفهوم اللامركزية في عالم العملات الرقمية، مقال على موقع بلوك تشاين هارت، ٣ آب/أغسطس ٢٠١٧ .www .blockchainheart.com.

٤. الربيعي، أثمار، الفدراليّة الألمانية والمشروع الفيدرالي المقترح في العراق، دراسة مقارنة، العدد الأربعون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

٥. العيسوي، إبراهيم، شبكة أخبار الشروق، العدالة الاجتماعية من شعارٍ مبهم إلى مفهومٍ مدقّق، الإثنين ١تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، www.shorouknews.com.

٦. المجلّة الدولية للبحوث القانونيّة والسياسيّة، جامعة الوادي، العدد الأوّل، أيار/مايو ٢٠١٧.

٧. أندرسون، جورج، مقدّمة عن الفدراليّة، منتدى الاتّحادات الفدراليّة، ترجمة مها تكلا، ٢٠٠٧.

alhan farhat.indd 81 3/17/2021 11:55:34 AM

٨. الجهني، مانع بن حمّاد، الموسوعة الميسّرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، دار الندوّة العالميّة للطباعة والنشر والتوزيع، المجلّد الأوّل، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧.

٩. باسمور، كيفين، الفاشية مقدّمة قصيرة جدًا، مؤسّسة هنداوي للتعليم والثقافة، ترجمة رحاب صلاح الدين، الطبعة الأوّلى، ٢٠١٤.

١٠. حمّودان، زكريا، اللامركزيَّة الطريق إلى الإنماء والاستقرار، دار سائر المشرق، الطبعة الأولى ٢٠١٥.

١١. خواجة، عبّاس، فلسفة الإصلاح الإداري، دار عالم الفكر، بيروت، الطبعة الأوّلى، ٢٠١٨.

١٢. دانيال، فارنير، سلطة الشعب في سويسرا ديمقراطية مباشرة وفي فرنسا احتجاجات في الشوارع، مقال في النشرة الإخبارية السويسرية الإلكترونية SWISSINFO.CH، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، www.swissinfo.ch.

١٣. زخّور، سليم، النظام السياسي والدستوري في العراق، الطبعة الأوّلى، بيروت، توزيع دار سائر المشرق، ٢٠١٤.

١٤. عبد الهادي النائب، إحسان، مجلّة المجتمع المدني-العراق، العدد ٥٠٥، مقال نشر في تاريخ ٣ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٥.

١٥. علي أحمد، أحمد، التنظيم الإداري في الدول الاتّحاديّة، دراسة تحليلية مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، الطبعة الأوّلى، ٢٠١٨.

١٦. فيناتزي، سونيا، الفدراليّة السويسرية... أنموذج للاستقلالية المالية للبلدان الأخرى، مقال في النشرة الإخبارية السويسرية

alhan farhat.indd 82 3/17/2021 11:55:34 AM

الإلكترونية SWISSINFO.CH، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، www.swissinfo.ch.

١٧. قبيسي، رشاد، العدالة الاجتماعي لمجتمعٍ متقدّم، مجلّة العربي الجديد، النسخة الورقية، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، القدس.

١٨. ليندر، فولف، الديمقراطية السويسرية-الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعدّدة الثقافات، ترجمة هاني شلبي، الطبعة الأوّلى، منشورات الجمل، بيروت-لبنان، ٢٠١٣.

١٩. ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان، ٢٠٠٤.

٢٠. نجم، أنطوان، الفدراليّة منطلق الحلّ، كتيّب خاص، صدر في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٢١. نجم، أنطوان، رؤية وخريطة طريق، دار سائر المشرق، بيروت، الطبعة الأوّلى ٢٠١٤.

22. Person King, Federalism and Federation, London, 1982, p.75-78.

alhan farhat.indd 83 3/17/2021 11:55:34 AM

نبذة عن حياة الكاتب:

- ألحان وليد فرحات لبناني، من مواليد نيحا الشوف ١٩٨٦\١٠\٢١. أنهى دراسته المتوسّطة في مدرسة راهبات القلبَين الأقدسَين جزّين، والمرحلة الثانوية في ثانوية بلدته نيحا الشوف.

- حائزٌ على إجازتَي بكالوريوس من كلّيّة التجارة في جامعة بيروت العربية بين عامَي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، الأولى بكالوريوس في العلوم المصرفية والمالية، والثانية بكالوريوس في إدارة الأعمال.

- حائزٌ على إجازةِ ماجستير في علوم إدارة الأعمال من جامعة العلوم والتكنولوجيا في بيروت AUL عام ٢٠١١ مقدّمًا أطروحةً عن تأثير الهيكلية الداخلية للمصارف في مكافحة جريمة تبييض الأموال.

- حائزٌ على شهادة تقنية في مجال تصميم الإعلانات من معهد الـC.I.S (فرع خلدة) عام ٢٠١٦.

- حائزٌ على بكالوريوس فلسفة من كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية الفرع الأول-الأونيسكو عام ٢٠١٨ متخرّجًا بدرجة جيّد.

- حائزٌ على بكالوريوس في العلوم السياسيّة من جامعة الجنان (فرع صيدا) مقدّمًا مشروع تخرّج حول «الفدرالية»، وقد نال المرتبة الأولى على مستوى الكلّيّة لعام ٢٠١٩/٢٠١٨ بتقدير جيّد جدًا.

alhan farhat.indd 85 3/17/2021 11:55:34 AM

- يتابع دراساته العليا «الدكتوراه» في جامعة الإمام الأوزاعي-بيروت، متخصّصًا في الدراسات الإسلامية.
- بدأ حياته مصرفيًا، وبعدها انتقل إلى التجارة وإدارة الأعمال في مجالات مختلفة في لبنان وبلاد الاغتراب.
- كاتبٌ وروائيّ، له ثلاث روايات بعنوان «حكاية طَموح»، «بَراثن وأقدار» و«صَرخة ضَمير».
- ناشطٌ سياسيّ ومؤسّس ائتلاف الشباب اللبناني.
- ترشّح للانتخابات النيابيّة في دورتَي ٢٠١٣/٢٠١٥ المُمدّدتَين. كما ترشّح في دورة ٢٠١٨ ممثّلًا ائتلاف الشباب اللّبناني على لائحة القرار الحرّ في دائرة الشوف وعاليه.

alhan farhat.indd 86 3/17/2021 11:55:34 AM

الفهرس

بمثابة مقدّمة..... ٥

التوطئة..... ١١

فائدة البَحث، أهدافه وأهمّيته. فهل هو بحثٌ جديد أم مكرّر؟ ١٥

الفصل الأوّل: ماهيّة الهويّة الفدراليّة ٢١

الفصل الثاني: عالميّة الفدراليّة ودستوريتها..... ٣١

الفصل الثالث: الواقع الفيدراليّ العالميّ ٥٧

الخاتمة..... ٧٧

المراجع ٨١

نبذة عن حياة الكاتب.....٨٥

alhan farhat.indd 87 3/17/2021 11:55:34 AM